لا يزال التوتر سيّد الموقف في أزمة شرق المتوسط والصراع على حقوق الغاز، وقد فاقمه رفع واشنطن جزئياً حظر السلاح عن قبرص. وتستشعر أنقرة خطر الاستسلام لما ترى فيه تحالفاً يتصاعد ضدها وضد مصالحها، فيما تبقى الحظوظ متساوية بين العودة للغة الحوار، أو التصعيد العسكري

تسليح قبرص يفاقم أزمة شرقي المتوسط

تركيا تنتقد رفع الحظر الأميركي... وتردّ بمناورات مع روسيا

جال وزير الدفاع التركي فوق المنطقة المتنازع عليها في طائرة إف 16 (الأناضول)

للحديث تتمة...

بيروت وماكرون... وعرب غائبون

ناصر السهلي

الاستدعاء المكثّف للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، نحو لبنان، وتحذير وزير خارجيته جان إيف لودريان من «اختفاء لبنان»، قد لا يأبه لهما ساسة وأحزاب «الجمعية الوطنية» (البرلمان) في باريس، إلا في سياق لعبة المصالح العليا لبلدهم في شرق المتوسط. وسواء كان تدخلاً ذاتياً، أو بمعية أصوات لـ«عودة الانتداب» إلى شؤون «لبنان المستقل»، أصبح الأمر كمن يصدر «فرمانات» حوله، وربما غيره في المشرق العربي، ثمة حقائق هنا لا يمكن تجاهلها، من بينها أن لبنان، المحكوم بطائفية سياسية موروثة، بات نموذجاً مصغراً لطبقة سياسية عربية حاكمة، وتوابعها النخبوية، سواء في المشرق المُدمى، أو بقية عالم عربي نازف، استبداداً وفساداً، وتفككات مستقبلية.

قد تكون المرحلة الحالية أشبه بما عاشه أجدادنا قبل أكثر من 100 سنة، حين صار الاستعمار «انتداباً»، ومنه دُق الخازوق الصهيوني، وسط ممالك الطوائف العربية، بـ«سايكس بيكو» و«وعد بلفور» وتداعياتها حتى يومنا. الوثائع السورية واللبنانية والعراقية واليمنية والفلسطينية، وبقية القائمة، تعيد طرح ميررات الغياب العربي عن الكوارث الحاصلة. فتغطية الوقائع، بالقول إن «جامعة الدول العربية أصبحت ماضياً»، أو على الأقل محكومة بأجندات سياسية- جغرافية، هو بالضبط لبّ المرض العربي العضال مكرراً، والمستعصي لعقود. فلو كنت سياسياً تركياً أو إيرانياً أو غربياً، أو حتى صهيونياً، تراقب تهلهل العرب، فلم لا تنتهز فرصة فرض مصالحك؟

الحقيقة المُرّة في خيبات الراهن العربي، أنه ليس فقط نتاج نفاق وازدواجية معايير غربية، وتحالف بين أنظمة الاستبداد لمواجهة حقوق وحريات المواطن العربي، المنتفض قبل 10 سنوات، بل أيضاً نتاج ممارسة جماعات دارت وتدور في فلك المستبدين، سلاحاً وثقافة وتبريراً إعلامياً. وساهم في صناعة التردي، والتعايش مع مرحلة «فوق التطبيع» مع الاحتلال، من تجنّدوا في خدمة «الثورات المضادة»، «يساراً» و«يميناً دينياً»، فثمة فارق كبير بين استقبال طلبة جامعة بيرزيت لرئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ليونيل جوسبان، عام 2000، بسبب «حزب الله»، وبين غرق الآخير، ومن على شاكلته، في الدم العربي دفاعاً عن الدكتاتورية، كما في سورية وغيرها. في كل الأحوال، سيبقى استكمال ثورة الشارع العربي على الكوارث التي يجلبها الطغاة، بما فيها استدعاء غزاة وانتدابات، حتمية تاريخية لا مفر منها.

لا تـزال الـتـوتـرات فـي شرق المتوسط، بين تركيا من جهة، واليونان والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، على خلفية حقوق التنقيب عن الغاز والموارد الطبيعية، مفتوحةً على كل الاحتمالات، في وقت اعتبرت أنقرة رفع الولايات المتحدة جزئياً الحظر المفروض منذ أكثر من 30 عاماً على بيع قبرص معدات عسكرية «غير قاتلة»، مؤشراً سيئاً تجاهها، يدل على عزم واشنطن على الدخول بقوة على خط التوتر، الذي يشمل دولة شريكة في حلف شمال الأطلسي. ويأتي ذلك فيما تواصل تركيا اعتماد لغة تراوح بين تبني النبرة العالية للتأكيد على تمسكها بحقوقها، وعدم ممانعة أي حوار، فُصوبة هجومها خصوصاً على فرنسا، التي تراجعت علاقتها بها بشكل دراماتيكي، على خلفية ملفات إقليمية عدة. وردّاً على الإجراء الأميركي، كان لافتاً إعلان تركيا، في إشعار ملاحي صدر ليل الأربعاء - الخميس، أن روسيا ستجري مناورات بحرية بالذخيرة الحيّة في شرق المتوسط، خلال شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، وحيث تعمل سفن أبحاث تركية. في المقابل، من المفترض أن يناقش زعماء الاتحاد الأوروبي الخلاف مع تركيا حول منطقة شرق المتوسط، في وقت لاحق خلال هذا الشهر، مع إمكانية أن يتخذ التكتل مزيداً من الإجراءات ضد أنقرة. ويأتي ذلك في وقت قالت فيه صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، إن سفينة حربية تركية تتبع الفرقاطة الفرنسية «لو تونير» طويلاً، وهي متوجهة إلى لبنان لتقديم المعدات بعد انفجار مرفأ بيروت، مطلع شهر أغسطس/ آب الماضي، ما يسلط الضوء على الاحتكاكات المتزايدة في مياه المتوسط. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت، يوم الثلاثاء الماضي، رفعها جزئياً، ولمدة عام واحد، الحظر الذي تفرضه على بيع جمهورية قبرص معدات عسكرية «غير قاتلة»، ما أثار غضب أنقرة. وعلى الرغم من كون رفع الحظر مفروضاً بعام واحد، إلا أنه قابل للتجديد. وعزّزت قبرص في عهد نيكوس أناستاسيادس علاقاتها بالولايات المتحدة، التي ترى بدورها في الجزيرة شريكاً يزداد الوثوق به في منطقة مليئة بالتوترات والحروب، وحيث التنافس على القوة والنفوذ يدور بين أقطاب دوليين وإقليميين عدة. ودانت وزارة الخارجية التركية على الفور القرار، مطالبة واشنطن بالتراجع عنه.

وردّاً على القرار الأميركي، قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس الخميس، إن «رفع حظر السلاح عن قبرص الرومية، لن يجلب السلام والحل، بل الاشتباك واستمرار الخلاف»، مضيفاً خلال زيارته مركز العمليات الجوية المشتركة في ولاية اسكي شهير، وسط البلاد، أن تركيا «لا تسعى إلى تصعيد التوتر في شرق المتوسط، بل لحماية مصالحها»، مشدداً على أنه «لا يستطيع أحد منعها من ذلك». وطالب الوزير التركي «الدول الأخرى بالحكمة خلال النظر إلى الخلافات القائمة في شرق المتوسط، إذ لا يمكن حل المشكلة إلا بذلك». وفي إطار انتقاد تركيا الدائم للتدخلات في المنطقة، لا سيما الفرنسية، رأى أكار أن «هناك من يأتي إلى المنطقة من آلاف الكيلومترات، ليحاول التنمر بلعب دور الملاك الحارس، إلا أن هؤلاء سيعودون خائبين». واستطرد أن «اليونان تدّعي أنها لن تتمكن بعد اليوم من فعل ذلك. أنها محقة، مستمدةً الجرأة من الدعم الفرنسي والأوروبي لها، لكننا نقول لأثينا إننا لن نقبل ادعاءاتكم، ولو حظيتم بدعم العالم بأسره». وذكّر وزير الدفاع التركي بأن اليونان قامت بتسليح 16 جزيرة بشكل مخالف للاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أنها لن تتمكن بعد اليوم من فعل ذلك.

خلوصي أكار: رفع حظر السلاح عن قبرص لن يجلب السلام

صحيفة: سفينة تركية تعقبت فرقاطة فرنسية متجهة إلى لبنان

ولفت أكار إلى أن بلاده «لا تزال ترغب في الحوار لحل المشاكل القائمة، على الرغم من جميع الانتهاكات اليونانية».

وحول التدخل الفرنسي في شؤون شرق المتوسط، قال أكار إن «فرنسا ليست من الدول الضامنة لقضية جزيرة قبرص، وليست ممثلة الاتحاد الأوروبي»، متسائلاً «بأي حق توجد هذه الدولة في شرق المتوسط؟»، وتوجهاً إلى السياسيين الفرنسيين بقوله «إذا كنتم تسعون للتنمر، فإن زمن التنمر قد ولى». وشدد أكار على أن قضية جزيرة قبرص تعد «مسألة وطنية» بالنسبة لتركيا، مبيناً أن أنقرة ستدافع عن حقوق أتراك شمال قبرص كما فعلت دائماً. واختار أكار مقاتلة «إف 16» الأميركية للقيام بجولة فوق بحر إيجه، بمناسبة افتتاح «عام تدريب الطيران 2020-2021» للقوات الجوية. ورافق أكار في الافتتاح كل من رئيس الأركان العامة يشار غولر، وقائد القوات البرية أوميت دوندار، وقائد القوات البحرية التركية الأميرال عدنان أوزبال، وقائد القوات الجوية التركية الجنرال حسن كوتشوك أكيوز. في المقابل، اختار رئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داود أوغلو، توجيه الانتقاد لخيارات حليفه السابق الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب «العدالة والتنمية»، في سياستهما المتعلقة بأزمة شرق المتوسط، معتبراً في حديث لوكالة «رويترز»، أن أنقرة تجازف بالدخول في مواجهة عسكرية في شرق المتوسط، بسبب إعطائها للقوة أولوية على العمل الدبلوماسي. وانتقد داود أوغلو ما وصفه بميل إلى الاستبداد في ظلّ نظام الرئاسة التنفيذية الجديد في تركيا، متهماً الحكومة بإساءة إدارة سلسلة من التحديات، من بينها الاقتصاد وتفشي فيروس كورونا والتوتر المتصاعد في شرق البحر المتوسط. وأكد داود أوغلو أن أنقرة «لديها ظلامات حقيقية» بشأن مطالب اليونان بالأحقية في عشرات الآلاف من الكيلومترات المربعة في البحر، وصولاً إلى ساحل تركيا على البحر المتوسط، لكن البحرية التركية الأميرال عدنان أوزبال، وقائد القوات الجوية التركية الجنرال حسن كوتشوك أكيوز. في المقابل، اختار رئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داود أوغلو، توجيه الانتقاد لخيارات حليفه السابق الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب «العدالة والتنمية»، في سياستهما المتعلقة بأزمة شرق المتوسط، معتبراً في حديث لوكالة «رويترز»، أن أنقرة تجازف بالدخول في مواجهة عسكرية في شرق المتوسط، بسبب إعطائها للقوة أولوية على العمل الدبلوماسي. وانتقد داود أوغلو ما وصفه بميل إلى الاستبداد في ظلّ نظام الرئاسة التنفيذية الجديد في تركيا، متهماً الحكومة بإساءة إدارة سلسلة من التحديات، من بينها الاقتصاد وتفشي فيروس كورونا والتوتر المتصاعد في شرق البحر المتوسط. وأكد داود أوغلو أن أنقرة «لديها ظلامات حقيقية» بشأن مطالب اليونان بالأحقية في عشرات الآلاف من الكيلومترات المربعة في البحر، وصولاً إلى ساحل تركيا على البحر المتوسط، لكن البحرية التركية الأميرال عدنان أوزبال، وقائد القوات الجوية التركية الجنرال

تجاذبات سياسية وصعوبات اقتصادية
أي مستقبل لحكومة المشيشي؟

بعدما تمكنت من نيل ثقة البرلمان، تطرح الأسئلة عن مدى قدرة الحكومة التونسية على الصمود في ظلّ الخلافات السياسية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي الضاغط

تونس ـ بسمة بركات

نالت حكومة رئيس الوزراء التونسي هشام المشيشي الأصوات الكافية التي مكنتها من المرور ونيل ثقة البرلمان وذلك بـ 134 صوتاً، بعد تجاذبات عدة كادت تعصف بولادتها، ليصبح السؤال المطروح: هل ستتمكن هذه الحكومة من الصمود في ظلّ الظروف الراهنة والتجاذبات السياسية الحاصلة، ولا سيما في ظلّ حديث البعض عن عمر قصير لحكومة المشيشي؟ وكذلك، هل ستتمكن من العمل وإنجاز برامجها في ظلّ إجماع من قبل أغلب الفاعلين السياسيين على دقة المرحلة وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية؟ الرسمي باسم حركة «النهضة»، عماد الخميري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ حديث البعض عن عمر قصير للحكومة «مصادرة للمستقبل، إذ لا يمكن لأي طرف التنبؤ بعمر الحكومة التي يؤمل لها النجاح». ولفت إلى أنّ الحكومة نالت ثقة البرلمان «على الرغم من ظروف عدة، وتمّ تقديم جملة من النصائح لرئيسها هشام المشيشي، لكي تنجح وتتمكن من العمل، لا سيما في ظلّ هذه الظروف الصعبة والمخاطر المتعددة على جميع الأصعدة»، موضحاً أنّ «على الأحزاب أن تعي دقة المرحلة، وتساعد الحكومة لكي تعمل وتحقق نتائج إيجابية». وأضاف الخميري أنّ الحكومة «بحاجة إلى بناء ثقة مع الأحزاب، ومع الكتل البرلمانية، والمضي في الإنجاز، وهذا يحتاج إلى جهد مشترك بين الحكومة والفاعلين السياسيين»، مشيراً إلى أن حركة النهضة «ستعمل على دعم الحكومة وتوفير شروط النجاح اللازمة له، ولكي تستمر في العمل وتلبي الاستحقاقات الوطنية». من جهته، أكد المتحدث الرسمي باسم حزب «قلب تونس»، مصدق جبنون، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ مستقبل الحكومة «مرهون بأدائها ككل الحكومات في العالم الديمقراطي»، موضحاً أنهم متفائلون بشأن مستقبل حكومة المشيشي على الرغم من التحفظات المسجلة حول مسار تشكيلها وتركيبتها، وهو ما دفعهم إلى مطالبة رئيس الوزراء الجديد بالقيام ببعض المراجعات. وفيما قال إنه «ستكون للحكومة الحالية فرص للنجاح والاستمرار»، أوضح جبنون أنّ المطلوب هو «أن تكون فعلاً حكومة إنجاز، وتحقق نتائج إيجابية في مواجهة الأزمات متعددة الأبعاد؛ الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية»، مؤكداً أنّ «حديث البعض عن عمر قصير للحكومة هو مجرد تكهنات وعقبات للعرقلة، فعمر الحكومة رهن أدائها ونجاحها».

«النهضة»: على الأحزاب مساعدة الحكومة لتحقق نتائج

أما الأمين العام لـ«الحزب الجمهوري»، عصام الشابي، فرأى أنّ «مخاض تشكيل هذه الحكومة كان صعباً، وستجد نفسها في صراعات وتجاذبات غير مسبوقة، قد لا تكون لها القدرة على تحملها»، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «مصدر شرعية الحكومة الأول كان رئاسة الجمهورية، ولكن يبدو أنّ الرئيس قيس سعيّد سرعان ما سحب ثقته منها، ووضع تصورات بديلة». وأضاف أنه «على الرغم من أنّ الأحزاب التي صوتت لها لم تكن راضية عن تركيبتها ولا عن المشاورات التي قادها المشيشي، إلا أنّها صوّتت لحكومة عنوانها سحب أوراق اللعبة السياسية من قرطاج». وأوضح الشابي أنّ «سعيّد دخل في معترك الحياة السياسية، والحكومة ستكون رهينة إمّا لإعادة بناء جسور الثقة مع رئاسة الجمهورية، أو الاستجابة لطلبات التحالف البرلماني الذي ساعدها في المرور، وبالتالي فأمام المشيشي إمّا سحب الوزراء المحسوبين على الرئاسة وتعويضهم بمن سنختارهم الأحزاب، أو إعادة التحاور مع رئاسة الجمهورية». ولاحظ أنّ «مختلف هذه العوامل والأسباب تجعل عمر الحكومة قصيراً، فالجميع يريد منها خدمات وادواراً سريعة، في المقابل فإنّ رئيس الوزراء لا يمتلك أي خبرة سياسية، وسيحتمي بقدرته الإدارية للخروج من قلب الصراعات. لكن تشعب التجاذبات يقتضي إعادة صياغة مشهد جديد، ووجود عقد سياسي واجتماعي من أجل أن تكون حكومة الهدنة بين الأقطاب السياسية، ولكنها ستكون ضحية الصراعات لأنها في خضمها».

وفي السياق ذاته، رأى المحلل السياسي قاسم الغربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «المستقبل السياسي للحكومة ستحدده علاقتها بالأحزاب، وهناك تحدي الوضع الشعبي الاجتماعي الذي ستحدده الإنجازات، فعلى المستوى السياسي، إذا حصل انسجام بين حكومة المشيشي وما ستطلبه الأحزاب، قد يكون للحكومة مستقبل ربما لسنة أو أكثر، أي إلى حين تشكيل المحكمة الدستورية وتغيير النظام الانتخابي وتعديله، وهو ما قد يضعرضون للاعتقال. وتابعت أن «الحشود استمرت في التجمع على الرغم من التحذيرات، وألقى بعض المحتجين زجاجات مياه وحجارة على أفراد الشرطة». وأكدت الشرطة أنها نفذت «اعتقالات محددة» من دون الكشف عن العدد.

(رويترز)

شرق غرب

لبنان: أديب يرغب بحكومة اختصاصيين

أعرب رئيس الحكومة اللبنانية المكلف، مصطفى أديب (الصورة)، أمس الخميس، عن رغبته في تشكيل حكومة اختصاصيين، لتنفيذ الإصلاحات. وقال أديب عقب لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون: «قناعتي ورغبتي أن أشكل فريق عمل متجانساً وحكومة اختصاصيين تسعى لتنفيذ الإصلاحات في أسرع وقت ممكن». وتابع: «وضعت الرئيس عون في أجواء الاستشارات النيابية التي أجريتها، ولمست من جميع النواب والكتل التعاون والرغبة في الإسراع بتشكيل الحكومة».

(الأناضول)

جنوب السودان: قاعدة جديدة للأمم المتحدة

أعلنت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دولة جنوب السودان، أول من أمس الأربعاء، أنها ستنشر قوات في قاعدة جديدة في جنوب هذا البلد إثر تصاعد أعمال العنف هناك. وقال ديفيد شيرر الذي يرأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إنّ قوات حفظ السلام ستقيم قاعدة في لويونوك، على بعد نحو 110 كيلومترات شرق العاصمة جوبا، في منطقة تشهد تجدداً للاشتباكات العنيفة بين المتمردين والقوات الحكومية.

(فرانس برس)

اعتقالات في بورتلاند

أعلنت شرطة مدينة بورتلاند الأميركية عن اعتقال عدد من المتظاهرين بعد أن رشقوا أفرادها بالحجارة والمفرقعات. وقالت الشرطة في ساعة مبكرة من صباح أمس الخميس، إن محتجين بدأوا مسيرة مساء الأربعاء، مضيفة أنّ ضباطاً أغلقوا شارعاً وأمروا المحتجين بعدم الدخول وإلا فسيتعرضون للاعتقال. وتابعت أن «الحشود استمرت في التجمع على الرغم من التحذيرات، وألقى بعض المحتجين زجاجات مياه وحجارة على أفراد الشرطة». وأكدت الشرطة أنها نفذت «اعتقالات محددة» من دون الكشف عن العدد.

(رويترز)

ماكرون يلتقي رئيس ساحل العاج اليوم

قال مكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة) أمس الخميس، إن الأخير سيجتمع مع رئيس ساحل العاج الحسن واتارا اليوم الجمعة بقصر الإليزيه في باريس. وقال واتارا في أوائل أغسطس/آب الماضي إنه سيخوض انتخابات الرئاسة لفترة ولاية جديدة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، ووافق رسمياً على ترشيح الحزب الحاكم له متحدياً المعارضين الذين يقولون إن دستور البلاد لا يسمح بتوليه فترة ثالثة.

(رويترز)

رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تركيا

بدأ رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، روبرت سبانو، زيارة إلى تركيا أمس الخميس، على الرغم من انتقادات منظمات حقوقية لما تعتبره سجل أنقرة سريع التدهور في مجال حقوق الإنسان. وبدأ سبانو زيارته أمس بلقاء رئيس المحكمة الدستورية التركية وإلقاء كلمة في وزارة العدل بعنوان «استقلال القضاء ركن أساسي في سيادة القانون». كما أنه سيلتقي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

(فرانس برس)

القصف الإسرائيلي في سورية: استهداف الوجود الإيراني

تجدّد القصف الإسرائيلي في سورية في الأيام الأخيرة، بغرض التأكيد على أولوية «إخراج الإيرانيين منها». وكان واضحاً استهداف المطارات التي يسيطر عليها الإيرانيون والمليشيات، في هذا السياق

أمين العاصي

لم تمضِ أيام على قصف جوي يُعتقد أنه من طيران إسرائيلي طاول مواقع لقوات النظام السوري في جنوب البلاد، حتى عاد الطيران وقصف أكبر وأهم المطارات التابعة للنظام المتموضع في قلب البادية السورية: التيفور. ويُعتقد أن المطار تحوّل إلى ما يشبه القاعدة العسكرية للحرس الثوري الإيراني، الذي يتخذ من مواقع لقوات النظام أماكن تمويه لوجود مليشياته وخبرائه العسكريين في سورية. واستهدف طيران يُعتقد أنه إسرائيلي مساء أول من أمس الأربعاء مطار التيفور في ريف حمص الشرقي، وفق وكالة «سانا» التابعة للنظام السوري، التي أشارت إلى أن «طيران العدو الإسرائيلي أطلق رشقة صواريخ من اتجاه التنف باتجاه مطار التيفور»، مضيفة: «تصدت لها وسائط دفاعنا الجوي وأسقطت معظمها واقتصرت الخسائر على الماديات». وتقع قاعدة «التنف» التابعة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قرب معبر حدودي بين سورية والعراق يحمل ذات الاسم.

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن طيرانا يرجح أنه إسرائيلي، استهدف فجر أمس الخميس مواقع للقوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها شرقي سورية، ما أدى إلى مقتل 16 مسلحاً موالياً لإيران. وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن القتلى ينتمون إلى «فصائل عراقية موالية لطهران، وقتل سبعة منهم عند أطراف مدينة الميادين، بينما قضى الآخرون في ضربات جنوب البوكمال» في محافظة دير الزور.

وجاء القصف الإسرائيلي بعد أيام قليلة من قصف ممائل طاول منطقة الكسوة ومحيط مطار دمشق الدولي وكتيبة الدفاع الجوي في الهجانة جنوب دمشق، كما طاول قواعد ومعسكرات في منطقة إزرع ومنطقة نامر والكتيبة المهجورة في إبطع وتلة محجة ومطار محجة في ريف درعا. وكثّف الطيران الإسرائيلي في الآونة الأخيرة من عمليات القصف التي يُعتقد أنها تستهدف أهدافاً إيرانية تتخذ من مواقع قوات النظام أماكن تمويه لعدة عمليات وجودها. وتعرّض مطار التيفور العسكري لعدة عمليات قصف من طيران إسرائيلي وآخر من التحالف الدولي خلال السنوات الماضية، ومن المرجح أنه بات قاعدة عسكرية إيرانية في قلب البادية. ومطلع العام الحالي، تعرّض المطار لقصف طاول قاعدة عسكرية إيرانية قيد الإنشاء في المنطقة، وفق مصادر مطلعة، أكدت في حينه، أن القصف أدى إلى دمار تلك القاعدة ومقتل وجرح عناصر من المليشيات الإيرانية الموجودة هناك.

وأوضح العقيد الطيار مصطفى البكور، المنشق عن قوات النظام، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مطار التيفور «من أكبر وأهم القواعد الجوية التابعة لقوات النظام»، لافتاً إلى أن هذا المطار «يتوسط سورية جغرافياً ويضم أحدث الطائرات التي يستخدمها نظام الأسد لقتل الشعب السوري». وأضاف البكور أنه «بعد انطلاق الثورة السورية أصبح مطار التيفور قاعدة رئيسية لتمركز الحرس الثوري الإيراني والمليشيات التابعة له، ومنه تنطلق العمليات الجوية والبرية بمختلف الاتجاهات وخصوصاً منطقة البادية السورية»، مضيفاً أن «كل ذلك أكسبه أهمية كبرى لدى جميع القوى الفاعلة على الساحة السورية».

وأشار إلى أن المطار يضم حالياً عدداً من طائرات «سوخوي 22» و«سوخوي 24» و«سوخوي 39» والحوامات، معرباً عن اعتقاده بأن الاستهداف المستمر له من قبل الطيران الإسرائيلي يحصل بفعل تحوّل المطار إلى نقطة تجمع وانطلاق ومقر قيادة عمليات رئيسي للحرس الثوري الإيراني. وشاطره الرأي الطيار يوسف حمود، المنشق عن قوات النظام، الرأي، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد»: «يوجد في مطار التيفور مركز الصيانة الرئيسي لطائرات سوخوي».

ومطار التيفور أو ما يعرف بمطار «طياس» من أكبر المطارات في سورية، وهو يقع على بعد 60 كيلومتراً عن مدينة تدمر الأثرية. وحاول تنظيم «داعش» السيطرة على المطار عقب محاصرته من جهات عدة، غير أنه لم يتمكن من ذلك، ولكنه سيطر في ديسمبر/كانون الأول 2016 على كتيبة الدفاع الجوي داخل المطار، ودمر ثلاث طائرات حربية تابعة للنظام كانت رابضة داخل المطار. وقال التنظيم في حينها إنه استحوذ على 30 دبابة و6 ناقلات جند و6 مضادات طيران عيار 122 ميليمتراً، و7 مضادات طيران عيار 23 ميليمتراً، و4 مستودعات أسلحة خفيفة وذخائر، وكميات كبيرة من مضادات الدروع.

وفي عام 2017 انتزعت قوات النظام السيطرة على المطار بعد تدخل عسكري جوي روسي مكثف. وفي فبراير/شباط 2018، تعرّض المطار إلى قصف جوي أدى إلى تدمير برج المراقبة الرئيسي. وفي 9 إبريل/نيسان من العام نفسه قالت وكالة «سانا» إن طائرات إسرائيلية من طراز «أف 15» قصفت المطار، مؤكدة أن القصف أوقع قتلى وجرحى، وأن الدفاعات الجوية أسقطت عدداً من الصواريخ. وقبل تحوّل الثورة إلى العمل العسكري في عام 2012، كان النظام يملك العشرات من المطارات العسكرية الموزعة في عموم البلاد. ومن أبرز هذه المطارات إضافة إلى التيفور، مطار الشعيرات والذي يقع على بعد 31 كيلومتراً جنوب شرق مدينة حمص وسط سورية. وفي 7 إبريل 2017 قصفت الولايات المتحدة هذا المطار بـ59 صاروخاً من صواريخ «توماهوك» المجنّحة، انطلاقاً من مدمرتين أميركيتين في شرق البحر المتوسط، رداً على الهجوم بالغاز السام على مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي في 4 إبريل 2017، وأكدت واشنطن في حينه أن الطائرات التي استخدمت في الهجوم الكيميائي انطلقت من هذا المطار. وإلى جانب مطار التيفور، هناك مطار المزة غربي العاصمة دمشق، الذي تعرّض هو الآخر لعمليات قصف عدة من قبل الطيران الإسرائيلي. ويضم هذا المطار أكبر مركز تعذيب للمعارضين، يديره جهاز المخابرات الجوية، أكثر الأجهزة الأمنية فتكاً بالسوريين. ومن المطارات الرئيسية أيضاً، مطار حماة العسكري الواقع في الريف الغربي للمدينة، وكان من أبرز المطارات التي تُقلع منها طائرات حربية وحوامات لقصف المدن والبلدات السورية، خصوصاً في الشمال السوري. وفي محافظة حلب أكثر من مطار، أبرزها مطار كويرس الذي يضم الكلية الجوية، والواقع إلى الشمال الشرقي من مدينة حلب، وتعرض لحصار لفترات زمنية طويلة من فصائل المعارضة السورية ومن ثم «داعش»، ولكنه صمد كونه قاعدة عسكرية كبرى.

وفي دير الزور، شرقي البلاد، للنظام مطار عسكري مهم، صمد لفترة طويلة أمام حصار تنظيم «داعش» له. وفي ريف إدلب الشرقي انتزع النظام مطار أبو الظهور من فصائل المعارضة التي سيطرت عليه لسنوات. وفي ريف حمص أيضاً، هناك مطار السين الواقع على بعد 140 كيلومتراً جنوب غربي مدينة تدمر إلى الشمال الشرقي من دمشق، إضافة إلى مطار بالقرب من بلدة القصير في ريف حمص الجنوبي الغربي. وفي جنوبي البلاد، للنظام السوري مطار الثعلة في ريف السويداء الغربي، ومطار خلخلة. وفي ريف دمشق، ثلاثة مطارات هي: مطار الضمير، ومطار الناصرية، ومطار مرج السلطان في غوطة دمشق الشرقية، إضافة إلى مطار دمشق المدني والذي يُعتقد أن الإيرانيين يستخدمونه لأغراض عسكرية.

تركيا و تفتنازر

سيطر الألوية الجنود الاتراك على مطار تفتنازر في ريف إدلب السوري، الذي تحول اخيرا الى قاعدة للجيش التركي. وقد حززت انقرة قواتها بشكل كبير في محيط المطار. وتتالف التعزيزات من شاحنات محملة بمعدات لوجستية وعربات مدرعة من المقرر توزيعها على قواعد الجيش التركي في حلب وادلب. وينتشر الجيش التركي في اكثر من 60 قاعدة عسكرية في ادلب وحلب وحماة واللاذقية، وتعتبر قاعدة المسطومة، ومطار تفتنازر العسكري من ابرزها.

النزاعات «قسد» مطارات عدة من النظام (فرانس برس)

خاص

حوّل النظام المصري وأجهزته الانتخابات النيابية المقبلة إلى ما يشبه البازار، حيث يجري بيع المقاعد للمرشحين المحتملين الذين يدفعون أكثر، إذ بدا ممثلو الأجهزة الأمنية في عقد اجتماعات مع الراغبين في الترشح للانتخابات المقررة نهاية العام الحالي، لهذه الغاية.

ويأتي ذلك فيما عاد محمود السيسي، نجل الرئيس عبد الفتاح السيسي، بقوة إلى المشهد، وبالإضافة إلى تحركاته على صعيد هندسة مجلس النواب، تتحدث مصادر عن تنامي نفوذه، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن نية والده توريثه الحكم

البرلمان المصري الجديد
المقعد لمن يدفع أكثر... وتحركات لمحمود السيسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحوّل المشهد السياسي في مصر إلى سوق تباع فيه المقاعد النيابية لمن يدفع أكثر، من الراغبين في الوصول إلى مجلس النواب، من دون الحاجة لأصوات الناخبين، أو التواجد الحقيقي في الشارع في ما يتعلق بالأحزاب، التي باتت مجرد لافتات معلقة على المباني فقط، وذلك في ظلّ سيطرة كاملة من جانب الأجهزة الأمنية لناحية إدارة المشهد السياسي والإعلامي المصري برمّته.

ومع انتهاء آخر الفصول التشريعية لمجلس النواب المصري الحالي، والموافقة على قانون تقسيم الدوائر الجديد، بدأ ممثلو الأجهزة الأمنية في عقد اجتماعات مع الراغبين في الترشح للانتخابات المقبلة المقررة نهاية العام الحالي، في جلسات يسيطر عليها الحديث عن القيمة المالية التي ستدفع من جانب هؤلاء، ومن ثمّ المفاضلة من قبلهم لتخفيض تلك القيمة التي تتجاوز الأصفار الستة.

وبحسب مصدر من داخل أحد الأحزاب الذي يشارك في مشاورات تشكيل المجلس الجديد، ويفاوض بشأن عدد المقاعد المحددة له، فإنّ «هناك خلافات كبيرة بشأن حصص كل حزب». وقال المصدر لـ«العربي الجديد»: «المشهد أكثر تعقيداً مما كان عليه عند تشكيل مجلس الشيوخ، فهذه المرة ترغب الأجهزة المشرفة على الانتخابات في تطعيم القوائم بأعداد محدودة للغاية من المرشحين الحزبيين، في محاولة التوسّع لصالح المرشحين من رجال الأعمال وأصحاب الملايين الذين يستحقلون التكلفة الفعلية للانتخابات». من جانبه، قال أحد المرشحين المحتملين في إحدى الدوائر بمحافظة سوهاج لـ«العربي الجديد»: «خلال الأيام الماضية، التقيت عدداً من المسؤولين في عدد من الأحزاب، ومسؤولاً أمنياً رفيعاً في المحافظة بشكل منفصل، بحثاً عن مقعد في القائمة المزمع تشكيلها من جانب حزب مستقبل وطن». وأضاف: «كنت أظنّ أن الأمر يدور في فلك أرقام لا تتجاوز مليوني جنيه (126 ألف دولار)، قبل أن أفاجأ بأرقام خيالية، لا تقل عن العشرة ملايين جنيه، على اعتبار أنّ من سيتم اختياره لن يكون بحاجة للعملية الانتخابية، إذ سيكون فوزه بالمقعد مضموناً». ولفت المصدر إلى أنّ «أحد رجال الأعمال المعروفين، والمعروف بين أبناء دائرته جيداً بتجارته في الآثار، توصل إلى اتفاق مع المسؤول الأمني على دخول القائمة المرتقبة، مقابل 28 مليون جنيه».

من جهته، قال مصدر من أبناء العائلات أصحاب الحصص الثابتة في المجالس النيابية بإحدى محافظات الدلتا لـ«العربي الجديد»: «من المتعارف عليه أنّ عائلتنا لها مقعد ثابت، ويتم تدويره بين فروع العائلة، هذه المرة فوجئنا بأنّ هناك أرقاماً ضخمة مطلوبة من ممثل فرع العائلة الذي حان دوره، وهو ما أدى إلى تنازلنا عن المقعد لصالح فرع آخر ينتمي له أحد رجال الأعمال في المحافظة، الذي وافق على دفع 17 مليون جنيه مقابل دخول القائمة».

وأشار المصدر إلى أنه «حتى الكوتا المخصصة للشباب، باتت محجوزة لأبناء رجال الأعمال الكبار، الذين يملكون الأموال اللازمة لدفع ثمن المقعد»، مؤكداً أنّ الأمر «غير مقتصر على المقاعد المخصصة للقائمة، فهناك مفاوضات أيضاً تجرى على المقاعد الفردية، تحت اسم حزب مستقبل وطن»، والذي بات تمثيله كفيلاً بالفوز بالمقعد. وأشار المصدر نفسه إلى أنّ «أسعار المقاعد الفردية أقل بعض الشيء من الأسعار المحددة لمقعد القائمة». وفي الوقت الذي يجري فيه العمل على هندسة شكل البرلمان المقبل، عاد الحديث مجدداً بشأن تنامي نفوذ محمود السيسي، القيادي في جهاز المخابرات العامة، ونجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بشكلٍ فتح باب التساؤلات حول الهدف من وراء ذلك، وما إذا كان تفكيراً مبكراً في التوريث، أم أنها محاولة من والده لتأمين ظهره وزرع الدوائر القريبة منه بأشخاص يضمن ولاءهم. وناقشت «العربي الجديد» مع عدد من المصادر المقربة من دوائر صناعة القرار هذا الأمر، خصوصاً في ظلّ الحديث عن تحركات واسعة تتم تحت إشراف السيسي الابن لهذه المجلس النواب الجديد.

وقال مصدر سياسي انخرط أخيراً في مشاورات سياسية بشأن ترتيبات مجلس النواب المقبل: «أظنّ أنّ الحديث عن ملف التوريث جديد على المدى القريب أمر مستبعد تماماً»، موضحاً أنّ «ما يتم من توسيع لصلاحيات ونفوذ نجل الرئيس، هو أمر متعلّق بالأمن والسلامة الشخصية لوالده، في ظلّ حالة من عدم الثقة بجميع من حوله، تسيطر على السيسي الأب، وكذا بسبب قلقه من الكثير من الأطراف الإقليمية، بما فيها أطراف تربطه بها علاقات وطيدة».

وأضاف المصدر: «الرئيس يسعى لتأمين الدوائر القريبة والأجهزة الحساسة برجال موثوقين»، مشيراً إلى أنّ «هذه الدوائر لا بدّ أن يقوم بالإشراف على عملها شخص يثق به الرئيس بشكل أعمى، وهو ما جعله لا يفكر سوى بنجله الأكبر».

من جهته، أكد مصدر خاص آخر تحدث لـ«العربي الجديد»، أنّ «فكرة التوريث غير واردة حالياً، لكنها في الوقت ذاته ليست مستبعدة، وأفضل توصيف لها أنها مؤجلة لأسباب عدة، في مقدمتها صقل نجله بالخبرات والكفاءة اللازمة، وبدراسة كافة ملفات الدولة، وتكوين دوائر مصالح تدين له بالولاء، والأهم من ذلك توفير الظهير العسكري اللازم له، عبر تمكينه من ملفات ذات علاقة بالجيش وذلك تحت أعين وبصر والده بشكل يضمن عدم معارضته، أو رفضه من جانب قيادات الجيش الكبرى».

وقال مصدر ثالث لـ«العربي الجديد»، إنّ «نجل الرئيس في الوقت الراهن، عاد بقوة ليضع يده على الملفات الداخلية الأهم، وهي الإعلام والسياسة، كما أنه يتدخل بتوصيات من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، في الملفات الخارجية الأهم والتي تضمن له على المدى البعيد تكوين شبكة علاقات دولية، تسهّل له بعد ذلك تحيّن اللحظة الحاسمة لاكتساب اعتراف دولي به».

وكشف المصدر أنّ نجل الرئيس بات مشاركاً بأشكال مختلفة، في مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بعدد من الملفات الملتهبة إقليمياً، فهو حاضر بشكل رئيسي في ملف سيناء، والعلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وملف الفصائل الفلسطينية، كما أنه بات مشاركاً بشكل استشاري في ملف ليبيا والقبائل الليبية. كذلك، فهو حاضر في ملف العلاقات مع أميركا والتسليح، وكذا ملف سدّ النهضة، والعلاقات مع السودان، وهو الأمر الذي لم يكن ليحدث إلا لشخص واحد فقط وهو رئيس الجهاز، وما دون ذلك، فإن لكل شخص ملفاً يعمل عليه ومتخصص فيه.

واستطرد المصدر بالقول إنّ «ما تمّ على مدار عامين في جهاز المخابرات العامة عبر النزول بأعمار قيادات الصف الأول، لم يكن له سوى معنى وحيد، وهو تهيئة الساحة لنجل الرئيس حتى يكون تدرجه يبدو وكأنه منطقي». وأوضح المصدر أنه «على الرغم من خطورة تظاهرات 20 سبتمبر/أيلول 2019، بعدما كادت أن تعصف بآمال وطموحات السيسي الأب والابن، إلا أنها ساعدت الرئيس بعد ذلك على إعادة ترتيب أوراقه، وتموضعه داخل أجهزة الدولة، بعدما كشفت له أن عدداً من الدوائر يجب التعامل معها بشكل مختلف لتحييد موقفها من نجله في الوقت الحالي، لحين تمكنه في لحظة مقبلة من التخلص منها».

وشدد المصدر على أنّ «نجل الرئيس يتم إعداده لأحد موقعين على مدى زمني بعيد، وهما إما خلافة رئيس المخابرات الحالي عباس كامل في موقعه، وإما تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية، وهو الموقع الخالي حالياً». ولفت المصدر إلى دور محمود السيسي «بتشكيل النخبة السياسية الجديدة وأحزاب المعارضة، عبر ما يعرف بتنسيقية شباب الأحزاب، إذ سيكون أعضاؤها في مرحلة لاحقة هم أساس الأحزاب»، مؤكداً أنّ «المشهد جارية تهيئته بشكل كامل وهو مخطط بإحكام شديد هذه المرة لتلافي سلبيات الماضي».

تقترع في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة (فرانس برس)

تعلم من أخطاء التوريث

أشار مصدر مقرّب من دوائر صناعة القرار في مصر، لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «من الممكن القول إنّ الرئيس عبد الفتاح السيسي (الصورة) درس جيداً مشاريع التوريث كافة في المنطقة، وتعلّم منها، ووقف على الأخطاء التي وقع فيها الرؤساء السابقون في عدد من البلدان العربية». وشدّد على أنّ «أهم ما تعلمه السيسي هو تأمين الظهير العسكري والمباركة العسكرية لنجله محمود، وهو ما يوّمن بأنه سيأتي مع الوقت خلال فترة توليه الحكم».

هناك رغبة بتطعيم القوائم بأعداد محدودة من مرشحي الأحزاب

يشارك محمود السيسي باتخاذ قرارات متعلقة بملفات إقليمية

شرق غرب

اتفاق التطبيع يوقّع خلال أسبوعين

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس الخميس، أن الولايات المتحدة معنية بإنجاز اتفاق «التطبيع» بين إسرائيل والإمارات والتوقيع عليه في البيت الأبيض في غضون أسبوعين. ولفتت الصحيفة إلى أن كل المؤشرات تدل على أن جاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس دونالد ترامب وصهره، فشل في إقناع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بحضور حفل التوقيع على الاتفاق. كما كشفت الصحيفة أن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية أصدرت مساء الأربعاء وثيقة حول فتح الاتفاق نافذة مع دول خليجية أخرى، كالسعودية وعمان والبحرين».

(العربي الجديد)

جونسون يلتقي كوشنر في لندن

التقى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس الخميس، في لندن جاريد كوشنر كبير مستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره، وبحثا عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك بعدما انضم جونسون لاجتماع بين كوشنر ووزير الخارجية البريطاني دومينيك راب.

(رويترز)

الكاظمي يوجّه بإنهاء «السلاح المنفلت»

وجّه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أمس الخميس، بإنهاء ظاهرة «السلاح المنفلت»، وفرض هيبة الدولة، أثناء زيارته مقرّ قيادة العمليات المشتركة بالجيش في بغداد، واجتماعه مع القيادات الأمنية والعسكرية. وقال الكاظمي، إن حكومته «ورثت تركة ثقيلة من السلاح المنفلت والنزاعات العشائرية، التي باتت تشكل خطراً حقيقياً على المجتمع وتهدد أفراده، كما تعمل على عرقلة جهود الإعمار والتنمية في البلاد».

(الأناضول)

اليمن: الانفصاليون يرحّلون أبناء الشمال

رحّل مسلحو «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي في اليمن، أمس الخميس، العشرات من أبناء المحافظات الشمالية اليمنية من العاصمة المؤقتة للبلاد عدن (جنوبي اليمن). وقال شهود عيان إن المليشيا، المدعومة إماراتياً، نقلت «معظم الذين تم إيقافهم في الشوارع العامة، إلى مواقع احتجاز خاصة، قبل البدء في عملية الترحيل التي لم تتضح وجهتها». ووفقاً للشهود، فقد «رافق حملة الترحيل، انتشار أمني كثيف على مداخل مدينتي المنصورة، والشيخ عثمان».

(الأناضول)

روحاني: المخططات الأميركية فشلت

اعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني (الصورة)، أمس الخميس، أن المخططات والمؤامرات الأميركية ضد بلاده، باءت بالفشل 100 في المائة. وقال في كلمة له عبر تقنية «فيديو كونفرانس»، خلال فعاليات افتتاح مشاريع في بلاده، إن المشاريع المنفذة في إيران رغم العقوبات المفروضة عليها، «مؤشر على المقاومة». وتابع: «يمكننا أن نعلن للعالم بشكل قطعي أن جميع المخططات والمؤامرات التي قام بها البيت الأبيض للسيطرة على إيران، باءت بالفشل».

(الأناضول)

متابعة

ليبيا: خرق حظر الأسلحة مستمرّ

لم تكن جلسة مجلس الأمن المخصصة لليبيا استثنائية، مع تأكيد استمرار خرق الحظر المفروض على ارسال اسلحة، وتزايد نشاط «فاغنر»

عبّرت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، مساء الأربعاء، عن أسفها لاستمرار انتهاكات الحظر المفروض منذ عام 2011 على إرسال أسلحة إلى هذا البلد. وأضافت في جلسة مخصصة لبحث الأوضاع في ليبيا، أنه «منذ آخر إحاطة تم تقديمها إلى المجلس في 8 يوليو/تموز الماضي، هبطت نحو سبعين طائرة في مطارات الشرق دعماً» لمليشيات اللواء المتقاعد المشير خليفة حفتر «في حين تمّ إرسال 30 طائرة إلى مطارات في غرب ليبيا»، دعماً لحكومة الوفاق الوطني.

وذكرت ويليامز أن «تسع سفن شحن رست في الموانئ الغربية دعماً لحكومة الوفاق الوطني، فيما وصلت ثلاث سفن شحن دعماً لمليشيات حفتر»، من دون أن تذكر تفاصيل عن محتوى هذه الشحنات. وأشارت إلى أنّ «الجهات الخارجية الداعمة، تقوم بتحصين قدراتها في القواعد الجوية الليبية الرئيسة في الشرق والغرب»، معربة عن أسفها لأنّ كل هذه النشاطات «تشكّل خرقاً خطيراً لسيادة ليبيا، وانتهاكاً صارخاً لحظر التسليح الذي فرضته الأمم المتحدة» على هذا البلد في 2011. وأوضحت أنّ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي يفترض أن يتمّ تجديد ولايتها في منتصف سبتمبر/أيلول الحالي «لا تزال تتلقّى تقارير عن وجود مرتزقة وعملاء أجانب على نطاق واسع، ممّا يعقّد فرص التوصّل إلى تسوية في المستقبل».

في سياق متصل، دان تقرير مرحلي صدر أخيراً عن خبراء الأمم المتحدة المسؤولين عن مراقبة الحظر على الأسلحة، من جديد مجموعة «فاغنر» الروسية معتبراً أنها تنتهك حظر الأسلحة. وكشف التقرير الصادر مساء الأربعاء، أن روسيا عزّزت دعمها اللوجستي لمجموعة «فاغنر» العسكرية الخاصة في ليبيا، بشكل كبير من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يوليو/تموز الماضيين، بحوالي 338 رحلة شحن عسكرية من سورية في الأشهر التسعة المنتهية في 31 يوليو/تموز الماضي. وأوضح التقرير أن ذلك يأتي لمساعدة مقاتلي المجموعة التي تدعم خليفة حفتر. وأكدت مقدمة التقرير أن مليشيات حفتر والقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني «تتلقى دعماً متزايداً من جهات فاعلة كدول وغير دول، ما يزيد من خطر الانتقال إلى نزاع مسلح دولي».

واعتبر أن «الحظر على الأسلحة ما زال غير فعال إطلاقاً. وفي حالة الدول الأعضاء التي تدعم بشكل مباشر أطراف النزاع، الانتهاكات واسعة وفاضحة ولا تنم عن اكتراث بعقوبات محتملة».

وذكر دبلوماسي طلب عدم كشف هويته، أن الوثيقة تشير إلى أن «نشاطات المرتزقة مستمرة، وفي حالة مجموعة فاغنر، تزداد»، وأن مليشيات حفتر والقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني «تتلقى دعماً متزايداً من جهات فاعلة كدول وغير دول، ما يزيد من خطر التحول إلى نزاع مسلح دولي». وأضاف المصدر الدبلوماسي أن التقرير يؤكد مختلف الانتهاكات على حظر الأسلحة التي ارتكبتها «الإمارات وتركيا والأردن ومصر وسورية وروسيا».

وخلال الجلسة رفض السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا الاتهامات المتكرّرة لبلاده بالتدخّل عسكرياً في ليبيا، وقال «لا يوجد ولا حتى عسكري روسي واحد في ليبيا». وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال في يناير/كانون الثاني الماضي، إنه إذا كان هناك روس في ليبيا، فإنهم لا يمثلون حكومته ولا تدفع لهم رواتبهم. مع العلم أنه تم الكشف عن تقرير سري في مايو/أيار الماضي، ذكر فيه مراقبو العقوبات أن 1200 عنصر من مجموعة «فاغنر» موجودون في ليبيا.

في المقابل، انتقدت السفيرة الأميركية كيلي كرافت وجود مرتزقة روس في ليبيا مرتبطين بالحكومة الروسية، معتبرة أن «ما من مكان في ليبيا لمرتزقة أجانب، بما في ذلك مجموعة فاغنر التابعة لوزارة الدفاع الروسية والتي تقاتل إلى جانب القوات المالية لحفتر ودعماً لها». أما السفير الفرنسي نيكولا دي ريفيير، فقد دعا من جانبه إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى تتمكّن من الإشراف على وقف إطلاق نار محتمل وفرض احترام حظر الأسلحة بشكل أفضل. وخلال الجلسة دعا العديد من أعضاء المجلس إلى أن يتمّ في أسرع وقت ممكن تعيين مبعوث أصيل للأمم المتحدة إلى ليبيا. ويسبب الخلافات الراهنة بين الولايات المتحدة وشركائها حول المهمات المحدّدة للمبعوث الأممي إلى ليبيا، لم يتمّ حتى اليوم تعيين خلف لغسان سلامة الذي استقال في مارس/آذار الماضي لأسباب صحية. في سياق منفصل، وصل وزير الداخلية المفوض بحكومة الوفاق، فتحي باشاغا، أمس الخميس، إلى مقر الحكومة في العاصمة طرابلس لبدء التحقيق معه. وعلى الرغم من عدم صدور أي بيان من جهة الحكومة، إلا أن قوة المهام الخاصة التابعة لوزارة الداخلية نشرت على صفحتها الرسمية، صورا لانتشار أمني كثيف رافق وصول موكب الوزير.

وكان المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق قد أعلن، الأسبوع الماضي إيقاف باشاغا عن عمله «احتياطياً» وإحالته لتحقيق «بشأن التصاريح والأذونات، وتوفير الحماية اللازمة للمتظاهرين»، كما أشار إعلان الحكومة إلى أن التحقيق مع الوزير سيشمل «البيانات الصادرة عنه خلال التظاهرات، والأحداث الناجمة عنها، والتحقيق في آية تجاوزات ارتُكبت في حق المتظاهرين».

وإثر صدور قرار المجلس الرئاسي للحكومة، رحب باشاغا بالتحقيق معه، لكنه طالب بأن «تكون جلسة المساءلة والتحقيق علنية ومنقولة على الهواء مباشرة». وأوضح أن سبب إيقافه وإحالته للتحقيق يرجع لحديثه «من قبل عن وجود فساد في جميع مؤسسات الدولة وأنه منحاز للشعب الذي يعاني مشاكل»، مطالباً المجلس الرئاسي بضرورة وضع برامج ومشاريع لحلحلة المشاكل المعيشية للشعب.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

حققت حكومة الوفاق مع باشاغا أمس في مقرّها في طرابلس

فضية

من يخشى إعادة أرشيف البعث العراقي إلى بغداد؟

تسود مخاوف في العراق مما قد يلي خطوة إعادة ارشيف حزب البعث العراقي من واشنطن إلى بغداد، في الوقت الذي تطرح فيه تساؤلات عن توقيت إعادة هذا الارشيف

بغداد ـ **عادل النواب**

تنظر قوى سياسية عراقية مختلفة بقلق وتشكيك إلى خطوة الولايات المتحدة المتمثلة بإعادة أرشيف حزب البعث في العراق الذي يمتد منذ فترة الخمسينيات، إلى البلاد. ويتضمن الأرشيف صراع الحزب مع القوميين والشيوعيين ثمّ الإسلاميين بعد تسلمه السلطة في البلاد، وانشقاق جناحي البعث العراقي والسوري وملابسات الخلافات، إضافة إلى قضايا محلية عراقية وأخرى عربية وحتى دولية، وصولاً إلى ما بعد حرب الخليج عام 1991 ولغاية عام 2003.

ونقل الجيش الأميركي هذا الأرشيف بعد غزو العراق إلى الولايات المتحدة، مع أرشيف جهازي المخابرات والأمن ودیوان الرئاسة، وبلغ مجموع تلك الوثائق أكثر من 6 ملايين وثيقة، تمت مصادرتها من مقرّي القيادة القومية والقطرية لحزب البعث ومن مبان حكومية في بغداد، وقد جرت عملية نقلها آنذاك بمعية مؤسسة «الذاكرة» العراقية، التي كان يرأسها حينها رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي ومقرها واشنطن.

وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أخيراً عن عملية نقل الأرشيف، وقالت إنه أعيد إلى بغداد عبر طائرة شحن عسكرية أميركية، بتنسيق مع الجانب العراقي، وبات الآن في مكان وصفته بـ«الأمن، ولكنه غير معروف في العاصمة العراقية». واعتبرت الخطوة بمثابة «بادرة حسن نيّة من الولايات المتحدة تجاه الكاظمي».

في السياق، قال سياسي مقرب من رئيس الوزراء وشغل مقعداً نيابياً في برلمان عام 2014، لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، إنّ الأرشيف بالكامل يضم وثائق سياسية وأخرى ذات طابع أمني، كالمتعاونين مع الأمن الذين كانوا يعدون التقارير الحزبية ضمن شبكة أمنية واسعة يشترك فيها حزب البعث العراقي وأجهزة أمنية أخرى مختلفة، وفيها أسماؤهم وتفاصيل المعلومات التي يقدمونها بخط اليد، وكانت تحفظ المهمة منها فقط، إضافة إلى أسماء أعضاء قيادات الفروع والشُعب والفرق وامناء السر والأعضاء العاملين في حزب البعث، ومحاضر اجتماعات حزبية وأخرى أمنية حساسة. وأضاف السياسي نفسه أنه لم يتم إلى الآن البت بما سيتم فعله بشأن هذه الوثائق، وما إذا كانت ستسلم لهيئة المساءلة والعدالة، باعتبارها الجهة المسؤولة عن حقبة نظام صدام حسين، أم ستحال للقضاء أو يتم تشكيل لجنة لمراجعة المعلومات التي فيها؟

وتحدث عن وجود خشية من أن تمسّ بعض تلك الوثائق شخصيات سياسية وعشائرية ودينية وإعلامية تتصدر اليوم الواجهة على أنها كانت ضدّ نظام صدام حسين أو فُطارة منه، فيما هناك وثائق تتحدث عن أنها كانت أخباراً، إضافة إلى قضايا محلية عراقية وأخرى عربية وحتى دولية، وصولاً إلى ما بعد حرب الخليج عام 1991 ولغاية عام 2003.

ونقل الجيش الأميركي هذا الأرشيف بعد غزو العراق إلى الولايات المتحدة، مع أرشيف جهازي المخابرات والأمن ودیوان الرئاسة، وبلغ مجموع تلك الوثائق أكثر من 6 ملايين وثيقة، تمت مصادرتها من مقرّي القيادة القومية والقطرية لحزب البعث ومن مبان حكومية في بغداد، وقد جرت عملية نقلها آنذاك بمعية مؤسسة «الذاكرة» العراقية، التي كان يرأسها حينها رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي ومقرها واشنطن.

وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أخيراً عن عملية نقل الأرشيف، وقالت إنه أعيد إلى بغداد عبر طائرة شحن عسكرية أميركية، بتنسيق مع الجانب العراقي، وبات الآن في مكان وصفته بـ«الأمن، ولكنه غير معروف في العاصمة العراقية». واعتبرت الخطوة بمثابة «بادرة حسن نيّة من الولايات المتحدة تجاه الكاظمي».

في السياق، قال سياسي مقرب من رئيس الوزراء وشغل مقعداً نيابياً في برلمان

الأرشيف قد يحدث أزمة سياسية كبيرة (عصام السوداني/فرانس برس)

ونفوذ في الدولة العراقية»، وأضاف الزجراوي أنّ «هناك جهات وشخصيات سياسية عراقية، ستستغل أرشيف البعث لأغراض انتخابية، خصوصاً مع قرب موعد الانتخابات المبكرة في يونيو/حزيران المقبل، فهذا الملف سيكون أداة لغرض التسقيط والتشهير، وحتى تأجيج الشارع العراقي من قبل جهات سياسية ضدّ جهات منافسة لها في الانتخابات المقبلة».

أما محافظ الموصل الأسبق القيادي في «جبهة الإنقاذ»، أثيل النجيفي، فاعتبر أنّ «إعادة الأرشيف مهم للغاية لمعرفة تاريخنا الحقيقي، وكي لا تبقى الحقائق رهن ما يصوره البعض»، مطالباً بأن يعرض الأرشيف كاملاً على الشعب العراقي.

وأضاف النجيفي في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «إذا كانت هناك شخصيات قد أساءت، فعليها أن تتحمل مسؤولية ما فعلته». وحذر النجيفي في الوقت نفسه من أنّ الأرشيف «ستستغله جهات سياسية ضدّ جهات وشخصيات أخرى».

من جهته، اعتبر القيادي في «تحالف القوى العراقية» النائب رعد الدهلكي، في حديث مع «العربي الجديد»، عودة أرشيف حزب البعث بأنها «بداية مرحلة جديدة سيكشف فيها المستور، وستُكشف حقائق بعض الذين يدعون الجهاد ومعارضة النظام السابق». واتفق الدهلكي مع النائب الزجراوي في أن إعادة الأرشيف بهذا التوقيت «ليست اعتباطية، بل هي مدروسة بعناية، خصوصاً أننا أمام مرحلة تحقيق جدياً، بالنظر إلى ما يمرّ به العراق والمنطقة بصورة عامة»، واصفاً الأرشيف بأنه «الصندوق الأسود العراقي لكشف ما كان مخفي على الشعب».

بدوره، عبّر الخبير والباحث في الشأن السياسي العراقي نجم القصاب، عن خشيته من أن يستغل الأرشيف سياسياً من قبل أحزاب وكتل سياسية بهدف إسقاط هذا أو ذاك، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ «الولايات المتحدة سلمت الأرشيف حتى تؤكد أنها غير متشبثة في البقاء على المستوى العسكري أو حتى السياسي في العراق، ولا سيما مع قرب الانتخابات الرئاسية الأميركية، فالرئيس دونالد ترامب يحاول استقطاب الجمهور الذي يرغب في إخراج القوات الأميركية من العراق».

هناك جهات سياسية ستستغل أرشيف البعث لأغراض انتخابية

بعد شهر كامل على انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الماضي، لم يتغيّر شيء في لبنان بالنسبة للممسكين بالسلطة، بل اعادت المجزرة تعويمهم، على وقع وصاية دولية، فرنسية خصوصاً، باشرها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

شهر على انفجار بيروت

مجزرة تعيد إحياء الطبقة الحاكمة

بيروت ـ **رينا الجقال**

مع مرور شهر كامل على الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في لبنان، في 4 أغسطس/ آب الماضي، وهزّ العاصمة مودياً بحياة 190 شخصاً وجرح 6500 آخرين، وتشريد نحو 300 ألف مواطن، يمكن تلخيص المشهد في لبنان بأربعة وقائع: سجون خالية من الرؤوس السياسية، مجزرة حوّلتها القوى السياسية إلى فرصة لفكّ الحصار الدولي والغربي عليها وإعادة ضخّ الأموال داخلياً من بوابة المساعدات الإنسانية والغذائية والصحّية، تسوية دولية مع الطبقة الحاكمة مشروطة بإصلاحات، وتظاهرات شعبية وممارسات قمعية وعنفية بحق متظاهرين على أنقاض الدمار حيث أثار دماء الضحايا لا تزال موجودة. مقابل ذلك، تبرز حقيقتان كبيرتان، الأولى فقدان الثقة بالتحقيقات المحلية في الانفجار، والثانية حلول ناشطين مكان الدولة في رفع الركام والأنقاض وتنظيف الشوارع والمنازل مرفأ بيروت.

أما تطوّر الأحداث منذ 4 أغسطس الماضي وحتى اليوم، فلم يكن على مستوى فداحة الانفجار. في الخامس من أغسطس، تبنّى مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية انعقدت في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون ما صدر عن المجلس الأعلى للدفاع في اجتماع، ليل الانفجار، لجهة إعلان بيروت مدينة منكوبة، وإعلان حال الطوارئ لمدة أسبوعين قابلة للتجديد. وقرّر تشكيل لجنة تحقيق إدارية لإدارة التحقيق في الأسباب التي أدت إلى وقوع الكارثة، وأضعاً أمامها مهلة 5 أيام لرفع نتيجة التحقيقات، والطلب من السلطة العسكرية العليا فرض الإقامة الجبرية على كلّ من ادار شؤون تخزين نيترات الأمونيوم وحراستها ومحض ملفها أياً كان منذ يونيو/ حزيران 2014 حتى تاريخ الانفجار. فانقضت مهلة الأيام الخمسة بلا أجوبة واضحة، لكن تلك الفترة شهدت استقالة حكومة حسان دياب في العاشر من أغسطس وإحالة ملف الانفجار إلى المجلس العدلي، علماً أن استقالات فردية لوزراء سبقت خطوة دياب.

في منتصف أغسطس، وبعد خلافات سياسية وطائفية حول اسم القاضي المرشح لتولي التحقيق بين وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم ومجلس القضاء الأعلى، باشر المحقق العدلي القاضي فادي صوان مهامه في منتصف أغسطس، وتسلّم الملف بعد الادعاء على 19 موقوفاً، من إداريين وأمنيين، قبل أن تتسع رقعة التوقيفات ويصدر صوان مذكرات توقيف وجاهية طاولت أكثر من عشرين موقوفاً، من بينهم مدير عام الجمارك بدري ضاهر، ورئيس مجلس إدارة المرفأ حسن قريطم، والمدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، ومدير دائرة المانيفست نعمة البراكس، وآخرين. في المقابل، أرجأ المحامي العام التمييزي القاضي غسان الخوري الجلسة التي كانت مقرّرة للاستماع إلى عدد من الوزراء الحاليين والسابقين المعنيين بملف مرفأ بيروت.

يقول مدعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي، لـ«العربي الجديد»، إنّ هناك شقّين للتحقيقات الأول يرتبط بالإهمال وعلى أساسه يستجوب المحقق العدلي الموظفين بدءاً بالصغار وصعوداً إلى مجموعة من الأمنيين، متوقعاً أن تشمل المرحلة المقبلة التحقيق مع وزراء تعاقبوا على الوزارات المعنية بمرفأ بيروت، منها الأشغال العامة، والمال، والعدل. أما الشق الثاني، بحسب ماضي، فهو مرتبط بالتثبت مما إذا كان الانفجار الذي وقع في المرفأ حدث بفعل فاعل، باعتبار أن مادة نيترات الأمونيوم لا تنفجر من تلقاء نفسها وتحتاج إلى عنصر خارجي ناري، وهذه الفرضية موجودة ويصار إلى التحقق منها فنياً وتقنياً من خلال تحليل التربة ورصد حركة الطيران، وهو محصور بالتحقيق الفني الآن وليس بالاستجوابات. وكان رئيس الجمهورية قد ترك فرضية قصف الطيران الإسرائيلي حيث أفاد لبنانيون بأنهم سمعوا خروقاته للأجواء اللبنانية في بيروت قبيل وقوع الانفجار، مفتوحة، طالباً من فرنسا صوراً جوية من لحظة الانفجار. ويلفت ماضي إلى أنّ التحقيق اليوم هو لبناني محلي يتمّ بمساعدة دولية على الصعيدين التقني والفني بواسطة خبراء، سواء من الأميركيين أو الفرنسيين أو غيرهم، أما التحقيق الدولي فيحتاج إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن.

> لا تزال السجون خالية من الرؤوس السياسية أو وزير حالي أو سابق في مجزرة بيروت
>
> لم يتم الاستماع إلى اي وزير حالي او سابق في مجزرة بيروت

من جهته، يقول وزير العدل السابق إبراهيم نجار، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «للوهلة الأولى يبدو المتهمون الصغار كثرا، بينما المتهمون الكبار مجهولين وكان أحداً لم يز شيئاً أو يقرأ تقريراً، والشعب لم يعد يصدّق»، مضيفاً «نحن اليوم في مرحلة التحقيق وهو غير المحاكمة التي تأتي في مرحلة لاحقة. التحقيق اليوم عملياً بات مدوّلاً إذا عنينا بكلمة تحقيق معانية ما هو على الأرض، أي أرض المرفأ والأضرار والمخاطر التي لا تزال تحيط ببيروت». ويشدّد على أن «هناك إشكالية قانونية غير مسبوقة. فقد تم توقيف ما لا يقل عن 20 شخصاً، فهل يعقل أن يكون كل هؤلاء الأشخاص ضالعين من دون أن يكون هناك مسؤول واحد يسأل عن فعلتهم، وهذا كله مستغرب، وعلى كلّ حال، فإنّ هذه تجربة أخرى للقضاء اللبناني».

أما المحامية ديالا شحادة، فتلفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ هناك إرباكاً كبيراً طاول الملف منذ البداية ولا يزال، وأدى إلى المسّ باستقلالية التحقيق، منها تنازع المصالح، لوجود قرابة بين المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات ووزير الأشغال السابق غازي زعيتر، ما يعرّض التحقيقات التي قام بها للإبطال، وبالتالي لا يمكن للمحقق العدلي الاعتماد عليها، من دون أن ننسى أيضاً أنّ عويدات هو موضع مساءلة أيضاً، فقد كان يعلم بالمواد المتفجرة واتخذ قراراً بشأنها ولم يفهم السبب وراء عدم تنفيذه، وقد يتجه للتنحي عن القضية». وتضيف أن «الأمر نفسه ينطبق لناحية انخراط عسكريين وغيرهم في التحقيقات، بينما يجب أن يكونوا في موقع المساءلة بالجريمة ولكن هذا لا يعني أنهم مدانون، وهذه تفاصيل كلها تمسّ باستقلالية التحقيق في ظل تراجع ثقة الناس المفقودة أصلاً بأن القضاء قادر على البت بالملف بشكل مستقل وشجاع».

وتشير شحادة إلى أنّ «مطلبنا هو إجراء تحقيق دولي، من خلال لجنة تقصي حقائق بشكلها الأمين العام للأمم المتحدة مدوّلاً إذا عنينا بكلمة تحقيق معانية ما هو على الأرض، أي أرض المرفأ والأضرار والمخاطر التي لا تزال تحيط ببيروت». ويشدّد على أن «هناك إشكالية قانونية غير مسبوقة. فقد تم توقيف ما لا يقل عن 20 شخصاً، فهل يعقل أن يكون كل هؤلاء الأشخاص ضالعين من دون أن يكون هناك مسؤول واحد يسأل عن فعلتهم، وهذا كله مستغرب، وعلى كلّ حال، فإنّ هذه تجربة أخرى للقضاء اللبناني».

أما المحامية ديالا شحادة، فتلفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ هناك إرباكاً كبيراً طاول الملف منذ البداية ولا يزال، وأدى إلى المسّ باستقلالية التحقيق، منها تنازع المصالح، لوجود قرابة بين المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات ووزير على الصعيد السياسي، قدّم 8 نواب في البرلمان اللبناني استقالاتهم عقب الانفجار، وهم نواب حزب «الكتائب اللبنانية» الثلاثة، سامي الجميل، نديم الجميل، وإلياس حنكش، والنواب بولا يعقوبيان، هنري حلو، نعمة افرام، مروان حمادة وميشال معوض.

وفي 6 أغسطس، زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بيروت، ليكون أول رئيس دولة كبرى يأتي إلى لبنان منذ وقوع الانفجار، وحمل معه خريطة سياسية واقتصادية لـ«إنقاذ البلاد» من الانهيار الشامل، ونظم مؤتمراً دولياً لدعم لبنان، وجمع رؤساء الكتل النيابية في قصر الصنوبر، مقرّ السفارة الفرنسية، في جلسة كان عنوانها الأساسي «التأنيب وتحميل الطبقة السياسية مسؤولية ما وصل إليه لبنان». وشدّد على ضرورة إحداث تغيير في النظام والعمل السياسي والتقيّد بإصلاحات مالية واقتصادية وسياسية، قبل أن يعود إلى بيروت في 31 أغسطس الماضي وا سبتمبر/ أيلول الحالي، للإشراف شخصياً على المساعدات التي وصلت والأعمال التي تنفذ في المرفأ، والحركة السياسية التي أمهلها أسابيع قليلة حتى شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل لتنجز الإصلاحات، مهدداً بعقوبات، ليبدو كوصي على الساسة اللبنانيين.

نتائج زيارة ماكرون الأولى تجلّت في استقالة الحكومة اللبنانية في 10 أغسطس، ومن ثم دعوة الرئيس ميشال عون إلى استشارات نيابية ملزمة سبقت وصول ماكرون في زيارته الثانية إلى بيروت بساعات قليلة، وأفضت إلى تكليف السفير اللبناني لدى المانيا مصطفى أديب، لتشكيل حكومة عنوانها الإصلاحات وإعادة الاعمار، الذي تطالب باستقالته. وقام لوكاشينكو بترقية فالييري فاكولتشيك، الذي قاد جهاز أمن الدولة (لا يزال يعرف بـ«كي جي بي»، ويعود إلى الحقبة السوفييتية)، لمنصب سكرتير مجلس الأمن الرئاسي. واستبدل فاكولتشيك بإيفان تيرتل، الذي شغل منصب رئيس لجنة مراقبة الدولة. وجاءت التعديلات فيما يواجه لوكاشينكو أسبوعاً رابعاً من الاحتجاجات ضد إعادة انتخابه لولاية سادسة، ومتظاهرين يؤكدون أن الانتخابات التي أدت إلى بقائه في السلطة كانت مزورة. وواجهت السلطة الاحتجاجات بحملة اعتقالات طاولت ما يقرب من 7 آلاف شخص، ما أثار الغضب الدولي. واستهدافاً لقادة الاحتجاجات، فتح الادعاء تحقيقاً جنائياً لمجلس التنسيق الذي شكّله نشطاء المعارضة للتفاوض على انتقال السلطة. وحكم الأسبوع الماضي على اثنين من أعضاء المجلس بالسجن 10 أيام بتهمة تنظيم احتجاجات غير مصرّح بها، ويواجهون الآن تهماً جديدة قد تطيل فترة سجنهم. كذلك ألغت السلطة أيضاً اعتماد العديد من الصحافيين البيلاروسيين، ورحّلت بعض الأجانب منهم.

(أسوشييتد برس)

تطوع كثر لرفع الانقاض وتقديم المساعدات (حسين بيضون)

تحقق المحكمة في جرائم اميركية في افغانستان (حليمة علمان/الأناضول)

إضاءة

حرب ترامب على «الجنائية الدولية»: عقوبات على بنسودا

عادت قضية التحقيق الذي تقوده المحكمة الجنائية الدولية حول احتمال ضلوع جنود أميركيين في جرائم حرب في أفغانستان، إلى الواجهة، ومعها حالة العداء الطويلة التي تظهرها الولايات المتحدة لعدد من المحافل الدولية، ولا سيما الجنائية الدولية، التي لم تنضم إليها واشنطن منذ تاسيسها في العام 2002 لمحاكمة أسوأ الفظائع التي ترتكب في العالم، وذلك إلى جانب روسيا والصين والهند. ونجح صقور الإدارة الأميركية في عهد دونالد ترامب، الذي شنّ هجوماً غير مسبوق على المحكمة، في تنفيذ أجندتهم، وفرض عقوبات على وجهين بارزين داخل المحكمة، هما مدعية المحكمة ووزيرة العدل السابقة في غامبيا، فاتو بنسودا، ومدير إدارة الاختصاص والتكامل والتعاون في المحكمة، فاكسيو موشوشوكو، ووضعهما على اللائحة السوداء، وذلك اعتراضاً على التحقيق المستمر الذي يطاول جنوداً أميركيين. لكن هذا التحقيق ليس وحده ما يثير غضب واشنطن من الجنائية، بل هي تعترض أيضاً، بحكم انحيازها الدائم لإسرائيل، على ملاحقة دولة الاحتلال داخل المحكمة لجرائمها ضد الفلسطينيين، فضلاً عن أن المحكمة بحدّ ذاتها تعتبر واحدة من الرموز الكبرى للمتعددية التي يعارضها ترامب ومعسكر المحافظين الأميركيين.

وتنتهج إدارة ترامب سياسة الضغوط القصوى عبر اعتماد تحريك العقوبات المالية والاقتصادية ضد جميع الدول والكيانات والأفراد التي تعارضها، أو تعتبرها واشنطن عدوتها. ولطالما كرّر الأميركيون، أنهم لن يقبلوا بأي تحقيق أو محاكمة لجنودهم خارج الولايات المتحدة، مبدين استعلاء تجاه المحكمة.

ويشنّ ترامب منذ وصوله للبيت الأبيض هجوماً غير مسبوق ضد الجنائية الدولية، وكان سمح في يونيو/حزيران الماضي بفرض عقوبات على مسؤوليها، لمنع المحكمة من ملاحقة العسكريين الأميركيين. وندد «الجنائية الدولية» آنذاك بـ«سلسلة هجمات غير مسبوقة» ضدها، مؤكدة استقلاليتها.

وحول الإدارة الجديد، قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في مؤتمر صحافي، أول من أمس الأربعاء، إن «كل فرد أو كيان يواصل تقديم المساعدة المالية» لبنسودا «يعرّض نفسه أيضاً للعقوبات». وأوضح بومبيو أن «العقوبات الدولية» التي «فرضت في السابق» ضد بنسودا «تتواصل» مع الأشخاص الذين «يدعمون هذا القرار، يفترض أن يتم تجميد أصول بنسودا وموشوشوكو في الولايات المتحدة إن وجدت، ومنعهما من دخول النظام المالي الأميركي.

ويستهدف التحقيق الذي تريد بنسودا وروداً على الإجراء الأميركي، نددت المحكمة بالعقوبات على بنسودا وموشوشوكو، معتبرة أنها «غير مسبوقة وغير مقبولة». ورأت في بيان أن «هذه الأعمال القمعية الموجهة ضد مؤسسة قضائية دولية ومسؤوليها، تشكل هجمات خطيرة على المحكمة وعلى نظام روما الأساسي للقضاء الجنائي الدولي، وسيادة القانون بشكل عام». ويمهد هذا القرار، بفترض أن يتم تجميد أصول بنسودا وموشوشوكو في الولايات المتحدة إن وجدت، ومنعهما من دخول النظام المالي الأميركي.

ويستهدف التحقيق الذي تريد بنسودا إجراءه، ممارسات ارتكبها جنود أميركيون في أفغانستان. كما وردت معلومات عن عمليات تعذيب مارستها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي اي ايه». واكد رئيس هيئة الدول الأطراف في

> انتقد بومبيو التعددية ووصف الجنائية الدولية بالفاسدة

المحكمة القاضي أو غون كوون، رفضه «بشدة هذه الإجراءات غير المسبوقة وغير المقبولة من منظمة دولية تأسست بموجب معاهدات»، معتبراً أن العقوبات الأميركية «لا تؤدي سوى إلى إضعاف جهودنا المشتركة لمحاربة الإفلات من العقاب لفظائع جماعية»، معلناً عن اجتماع مقبل لمكتبة «لدراسة الإجراءات».

ورأى ريتشارد ديكر، من «هيومن رايتس ووتش» أن هذه الإجراءات «تشكل تحريفاً مفاجئاً للعقوبات الأميركية التي يفترض أن تعاقب الذين ينتهكون حقوق الإنسان والكليبتوقراط (السياسيون الذين يستخدمون نفوذهم للاستيلاء على أموال)، وتستخدم هنا لملاحقة المكلفين محاكمة الجرائم الدولية». من جهتها، رأت منظمة العفو الدولية أن الإجراءات تشكل «هجوماً فظاً آخر على القضاء الدولي». وقال المسؤول فيها، دانيال بالسون، إن «أعمال البيت الأبيض يمكن أن تردع الناجين من انتهاكات لحقوق الإنسان عن السعي لتحقيق العدالة»، متهماً إدارة ترامب بممارسة «المضايقة والترهيب». أما الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس، فاكتفى بـ«أخذ العلم» بالعقوبات، مؤكداً أنه «يتابع هذه التطورات عن كثب»، كما أكد المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بيتر ستانو أن الاتحاد الأوروبي «يعارض بشدة كل المحاولات لتقويض النظام الدولي للقضاء الجنائي».

(العربي الجديد، فرانس برس)

متابعة

حوار الدوحة ينطلق في اي لحظة

أفغانستان: إفراج عن المعتقلين

اعلنت الحكومة الافغانية عن إطلاق سراح كل سجناء حركة طالبان باستثناء قلة، في خطوة مهمة لانطلاق محادثات السلام

في خطوة مهمة لعملية السلام يفترض أن تزيل العقبات أمام انطلاق الحوار الأفغاني الذي طال انتظاره، أفرجت الحكومة الأفغانية عن كل سجناء حركة «طالبان» الـ400 المتبقين تقريباً باستثناء قلة رفضت فرنسا وأستراليا إطلاق سراحهم، وفق ما أعلنت الحكومة أمس الخميس، لتتجه الأنظار إلى العاصمة القطرية الدوحة التي ينتظر أن يعقد الطرفان المتحاربان فيها محادثاتهما في الأيام المقبلة. وأكد الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأفغاني، جاويد فيصل، إطلاق سراح جميع سجناء «طالبان» المتبقين إلا «عدداً قليلاً»، مقابل إفراج الحركة عن أفراد من قوات الأمن، وفقاً لمطالب الحكومة. وكتب فيصل، في تغريدة على موقع «تويتر»: «أطلقت الحكومة سراح آخر 400 سجين، باستثناء عدد قليل يثير قلق شركائنا». وأوضح أن «جمهورية أفغانستان الإسلامية استقبلت أفراد قواتنا الخاصة الذين كانوا محتجزين لدى طالبان، وبعد ذلك أفرجت الحكومة عن سجناء الحركة الـ400 المتبقين، باستثناء عدد قليل يتحفظ عليهم شركاؤنا». وأضاف أنّ «الجهود الدبلوماسية مستمرة ونتوقع أن تبدأ المحادثات المباشرة على الفور». وأكد مسؤولان في «طالبان»، من جهتهما، إطلاق سراح سجناء الحركة، مشيرين إلى أنّ السجناء الذين اعترضت على إطلاقهم فرنسا وأستراليا لا يزالوا محتجزين لدى الحكومة. وقال أحدهم لوكالة «فرانس برس»، طالباً عدم الكشف عن هويته، إنّ «أستراليا وفرنسا لديهما بعض التحفظات بشأنهم». وأضاف أنّ «إدارة كابول سترسلهم إلى قطر حيث سيتم احتجازهم خلال المحادثات الأفغانية». وعارضت باريس وكانبيرا إطلاق سراح مسلحين على اللائحة، مرتبطين بقتل مدنيين وجنود فرنسيين وأسترالين في أفغانستان.

كذلك، قالت خمسة مصادر دبلوماسية وحكومية لوكالة «رويترز»، إنه تم الإفراج عن خمسة آلاف سجين أرادت حركة «طالبان» إطلاق سراحهم كشرط مسبق للتفاوض، ما عدا سبعة، موضحة أن الخطة تتمثل في نقل السجناء السبعة الباقين إلى الدوحة حيث سيبقون تحت المراقبة. وقال مسؤول أفغاني لـ«رويترز»، إنّ هؤلاء السجناء السبعة أعضاء في قوات الأمن الوطني الأفغانية والقي القبض عليهم لاتهامات بتنفيذ هجمات على قوات كانوا متمركزين معها. ووصفهم بأنهم موالون لـ«طالبان» أو أعضاء متخفون من الحركة. وأشار إلى أنه سيتم إطلاق سراح المحتجزين قريباً، على الرغم من أنّ الحكومة لا ترغب في الإفراج عنهم لأنهم مدانون بقتل جنود أجانب.

وأثار اكتمال صفقة التبادل، طالب مسؤولون أفغان ببدء المباحثات المباشرة مع «طالبان» على الفور. وقالت المتحدثة باسم وزارة الدولة لشؤون السلام، ناجية أنواري، إنّ «الحكومة الأفغانية أزالت كافة العقبات أمام بدء المباحثات المباشرة»، مضيفة في تصريحات لها أمس، أنّ «الفريق التفاوضي مستعد الآن لحضور المباحثات». بدوره، تحدث فريدون خوزون، المتحدث باسم المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية في أفغانستان، الهيئة المحلية التي تقود عملية السلام، عن عزم فريق التفاوض المدعوم من الحكومة الأفغانية «المغادرة للدوحة» (أمس) الخميس. وفيما لم يحدّد موعد بعد لبدء المفاوضات المقررة في العاصمة القطرية، قال مصدر حكومي إنها ربما تبدأ غداً السبت، لكن مصدراً آخر قال في وقت لاحق إنّ الخطط الأولية لتوجه وفد الحكومة إلى الدوحة أمس الخميس تأجلت. ومفاوضات السلام التي تتوسط فيها الولايات المتحدة متعثرة منذ شهور لأن «طالبان» كانت تريد الإفراج عن الخمسة آلاف سجين كشرط مسبق. وتأخر إطلاق سراح الدفعة الأخيرة التي تضم 400 محتجز لأسابيع، إذ إن الحكومة تتهمهم بارتكاب أسوأ أعمال العنف، ومن بينهم عدد صغير اعترفت قوى غربية على الإفراج عنهم لدورهم في هجمات على قوات أجنبية. وتسعى الولايات المتحدة للوساطة في محادثات سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» لإنهاء حرب دائرة في البلاد منذ 19 عاماً، وذلك منذ وقّعت على اتفاق سلام تاريخي مع الحركة تسحب بموجبه قواتها من أفغانستان، في فبراير/شباط الماضي. وعلى الرغم من أن واشنطن دفعت الطرفين المتحاربين إلى طاولة المفاوضات، فإن خروج أميركا لا يعتمد على نجاح المحادثات، ولكن على وفاء «طالبان» بالتزامها بعدم دعم الجماعات الإرهابية ومحاربتها وضمان عدم استخدام أفغانستان كساحة انطلاق لهجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

وتهدف المحادثات الأفغانية، التي ينتظر أن تبدأ في قطر، إلى وضع خارطة طريق لأفغانستان في المستقبل، ومن المتوقع أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار هو البند الأول على جدول الأعمال.

وفي هذا الإطار، قال الرئيس الأفغاني أشرف غني وعبد الله عبد الله، الذي يرأس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، المنظمة التي تشرف على محادثات الحكومة، في وقت سابق، إن الحد من العنف أو وقف إطلاق النار سيكون على رأس جدول أعمال المحادثات. بدوره، قال المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان»، سهيل شاهين، لوكالة أسوشيتد برس في وقت سابق، إن وقف إطلاق النار سيكون من بين البنود الأولى على طاولة المفاوضات.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

> جاويد فيصل: نتوقع أن تبدأ المحادثات المباشرة على الفور
>
> كابول ستنقل إلى قطر 7 سجناء تريد طالبان الإفراج عنهم

سجناء من «طالبان» اطلقت سراحهم نهاية يوليو/تموز الماضي (فرانس برس)

تقرير

لوكاشينكو يعزز قبضته

اسبوع رابع من الاحتجاجات في مينسك (سيرغي بوبيليف/Getty)

الحدث

عودة انصار نظام البشير؟

تظاهرات ضد حمدوك

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

نظمت تيارات سياسية معارضة للحكومة الانتقالية في السودان، والتي يرأسها عبد الله حمدوك، أمس الخميس، تظاهرة وسط العاصمة الخرطوم، مطالبة برحيل هذه الحكومة، واستلام الجيش للسلطة. ويُعتقد أن مجموعات موالية للنظام السابق، هي التي تقف وراء هذا النوع من التظاهرات، تحت شعار نُصرة الجيش وتفويضه لحل الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة كفاءات، على أن تعقبها انتخابات عامة بعد عام واحد. وتجمع مئات الأشخاص الذين وفدوا من شوارع متفرقة، في وسط الخرطوم، بهدف الوصول إلى مقر قيادة الجيش، وتسليمها مذكرة لتفويض الجيش بتسلم السلطة. وأعرب المحتجون عن اقتناعهم بفشل الحكومة في حلحلة الأزمات المتراكمة في البلاد، وفي مقدمها الضائقة المعيشية وغلاء الأسعار، لكن الجيش كان قد استبق التظاهرة بإغلاق الطرق المؤدية إلى محيط قيادته، ما خلق اختناقاً مرورياً في المنطقة، وسجل انتشار للجيش والشرطة في مكان التجمع.

وردد المتظاهرون شعارات مطالبة برحيل حمدوك، وممجدة للجيش، الذي حثته التظاهرة على التدخل، وكانت تصريحات سابقة للقائد العام للجيش، رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، تحدث فيها عن أنهم «رهن إشارة الشعب»، قد شجعت على خروج تظاهرات مختلفة من مدن السودان، وصلت إلى مقار المناطق العسكرية. ودخل السودان منذ عام في مرحلة انتقالية بشراكة بين المدنيين والعسكر، لكن تلك الشراكة تعتريها خلافات مستمرة بين الجانبين، أخرها حول مصير الشركات الاقتصادية التابعة للجيش، والتي تطالب عدد من قوى «تحالف الحرية والتغيير» بذهابها لوزارة المالية.

في غضون ذلك، تكتتم الأوساط الحكومية على لقاء أفادت تقارير صحافية بأنه جرى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين حمدوك، ورئيس الحركة الشعبية - قطاع الشمال، عبد العزيز الحلو، بعد تعثر مفاوضات للسلام بينه وبين وفد حكومي في عاصمة جنوب السودان جوبا، لكن أياً من الجهات الحكومية لم تصدر تعليقاً حول ذلك. ويشترط الحلو العودة للتفاوض بإبعاد رئيس الوفد الحكومي نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) عن رئاسة الوفد متهماً إياه بعدم الحيادية، كما يشترط للتوقيع على اتفاق سلام شامل، تطبيق النظام العلماني في البلاد. ويوم الإثنين الماضي، وقعت الحكومة السودانية، اتفاقاً مع تحالف «الجبهة الثورية» لتحقيق السلام في كل من دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، ما قوبل بترحيب من عدد من الدول والمنظمات الدولية.

شرق غرب

واشنطن تفرض قيوداً على الدبلوماسيين الصينيين

ألزمت الخارجية الأميركية أول من أمس الأربعاء، الدبلوماسيين الصينيين الكبار، بالحصول على موافقتها قبل زيارة أي حرم جامعي أو عقد أي أحداث ثقافية مع أكثر من 50 شخصاً خارج مقار البعثات، مؤكدة أن ذلك يأتي رداً على «قيود» تفرضها بكين على الدبلوماسيين الأميركيين. وقال الوزير مايك بومبيو: «نحن فقط نطالب بالمعاملة بالمثل ورداً عليه، أكدت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا تشون ينغ أن بكين ستدر «بالطرق المشروعة» على هذه القيود.

(رويترز)

55 إصابة باحتجاجات بلغاريا

أصيب 55 شخصاً في العاصمة البلغارية صوفيا، أول من أمس الأربعاء، في صدامات بين محتجين معارضين لرئيس الوزراء البلغاري بويكو بوريسوف (الصورة) والشرطة، بعد حصول الأول

على موافقة البرلمان على إطلاق مشروعه الخلافي حول إعادة صياغة الدستور. ولجأ المتظاهرون إلى العنف للمرة الأولى منذ بدء حراكهم في يوليو/تموز الماضي، ما أدى إلى اعتقال 95 شخصاً، وإصابة 55 بينهم 35 من أفراد الشرطة.

(رويترز)

فنزويلا تدعو لمراقبة دولية للانتخابات

أعلنت الحكومة الفنزويلية، أول من أمس الأربعاء، دعوتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى إرسال مراقبين للانتخابات التشريعية في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وقال وزير الخارجية، خورخي أريازا، إن حكومته «أرسلت إلى أنطونيو غوتيريس (الأمين العام للأمم المتحدة) وجوزيب بوريل (وزير خارجية الاتحاد الأوروبي) رسالة تتعلق بالضمانات الانتخابية المتفق عليها للانتخابات التشريعية المقبلة»، موضحاً أن الرسالة «تكرر دعوة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى المشاركة بصفة مراقب».

(رويترز)

اليابان: تأييد متزايد لرئاسة سوجا الحكومة

أعرب وزير الدفاع الياباني تارو كونو، أمس الخميس، عن تأييده تولي كبير أمناء مجلس الوزراء، يوشيهيدي سوجا، رئاسة الحكومة خلفاً لشينزو آبي

(الصورة)، لإتاحة الاستمرارية في التعامل مع أزمة كورونا، ما يعني انسحابه من السباق. وقال كونو إنه «من المهم احتواء كورونا، ونحتاج في الوقت نفسه لإعادة تشغيل الاقتصاد»، معرباً عن اقتناعه بأنه سيصبح رئيساً للحكومة «يوماً ما».

(رويترز)

نيجيريا: مقتل عسكريين بهجوم لـ«داعش»

قتل 9 عسكريين نيجيريين على الأقل، ليل الثلاثاء - الأربعاء، في هجوم تبناه تنظيم «داعش»، استهدف موقعاً للجيش في ولاية بورنو شمال شرق البلاد. وقال مصدران أمنيان لـ«فرانس برس» إن مقاتلي التنظيم المسلحين هاجموا موقعاً عسكرياً في بلدة ماغومبري، مؤكدين أن «الأرهابيين استولوا على الموقع وطردوا الجنود بعدما قتلوا 9 منهم». وتبنى التنظيم الهجوم، مؤكداً مقتل 10 عسكريين.

(فرانس برس)

أكدت السلطات الألمانية أن المعارض الروسي أليكسي نافالني تعرّض للتسميم بغاز «نوفيتشوك»، لتتصاعد تصريحات أوروبية عديدة تطالب روسيا بالتوضيح وتهددها بالرد وبمحاكمة مرتكبي الجريمة، ما يشي بفتح معركة جديدة بين الغرب وروسيا

دعوات متصاعدة لرد قاسٍ على روسيا

تسميم نافالني: معركة جديدة

تلوح في أفق العلاقات الغربية - الروسية ملامح مواجهة جديدة على خلفية تسميم أبرز المعارضين الروس، أليكسي نافالني، بعد تأكيد ألمانيا تعرضه للتسميم بغاز الأعصاب «نوفيتشوك»، المعروف في التاريخ الروسي والسوفييتي، لتبقى الأسئلة المطروحة حول حدود هذه المواجهة، خصوصاً مع استحضار الثمن البسيط الذي دفعته موسكو مقابل هجمات سابقة اتُهمت بالمسؤولية عنها، ومنها تسميم الجاسوس السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا، بالغاز نفسه، في سالزبوري البريطانية في مارس/ آذار 2018، والتي اقتصرت ردة الفعل عليها بطرد دبلوماسيين روس. وبينما واصلت روسيا نفيها تسميم نافالني ورفضها توجيه أي اتهام لها، مع إعلان استعدادها للحوار في القضية، كانت ردود الفعل الدولية عنيفة وداعية لمعاقبة المسؤولين عن التسميم، غير أن حدود الرد الدولي ترتبط خصوصاً باستعداد الرئيس الأميركي دونالد ترامب للعمل مع ألمانيا والحلفاء الآخرين ضد روسيا، وهو المنشغل حالياً بالانتخابات الرئاسية الأميركية، وقد يستفيد من تدخل موسكو مجدداً لصالحه عبر تشويه صورة منافسه الديمقراطي جو بايدن، فيما كانت ردة فعله باردة بعد تسميم سكريبال، ولم يواجه حتى الآن نظيره الروسي فلاديمير بوتين بشأن تقارير استخباراتية تفيد بأن روسيا دفعت مكافآت لـ«طالبان» لقتل جنود أميركيين في أفغانستان.

وأكدت السلطات الألمانية، الأربعاء، تعرّض نافالني للتسمّم بغاز «نوفيتشوك»، وأدى هذا الأمر إلى تكثف ردود الفعل الغربية ضد روسيا، خصوصاً أن سوابق موسكو في الماضي كثيرة. وكان مختبر تابع للقوات المسلحة الألمانية قد أجرى فحوصات معمّقة لنافالني الذي أُدخل إلى المستشفى في برلين أواخر أغسطس/ آب الماضي، بعد تعرّضه لوعكة صحية إثر ارتشافه الشاي في سيبيريا، سمحت برصد استخدام «مادة كيميائية عصبية سامة من نوع نوفيتشوك» لديه. وأوضح مستشفى «شاريتيه» في برلين حيث يعالج نافالني، في بيان، أن المعارض البالغ من العمر 44 عاماً لا يزال «في حال خطيرة» لكن وضعه الصحي «يواصل التحسن». وأشار المستشفى إلى أن نافالني لا يزال «موصولا بجهاز التنفس الاصطناعي».

وأعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أمام الصحافة أمس، أن نتائج هذه الفحوص أثبتت أن نافالني كان «ضحية جريمة» تهدف إلى «إسكاته». وأضافت أن «أسئلة خطيرة تُطرح الآن ولا يمكن للحكومة الروسية إلا أن تجيب عنها». وأعلنت أن ألمانيا ستعمل مع حلفاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي على رد مشترك.

يُعالج نافالني في مستشفى «شاريتيه» في برلين (الأناضول)

روسيا: التصريحات ضدنا تهدف لتبرير إجراءات معدة سلفاً

من جهته، أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أن السفير الروسي لدى برلين «استُدعي بشكل طارئ» إلى وزارة الخارجية. وكان حزب «الخضر» الألماني قد قال إن الرد يجب أن يتضمن إنهاء مشروع «نورد ستريم 2» (التيار الشمالي)، الذي سيوصل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا عند استكماله. وقالت زعيمة كتلة الحزب في البرلمان كاترين غورينغ-اكارت: «محاولة القتل الواضحة من أجهزة مثل المافيا في الكرملين لم يعد من الممكن أن تقلقنا فقط، يجب أن تكون لها عواقب حقيقية». كما قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان نوربرت روتغن، المنتمي لحزب ميركل، إن «الأعراف الدبلوماسية لم تعد كافية». وكتب على «تويتر»: «بعد التسميم... نحتاج لرد أوروبي قوي، يفهمه بوتين. على الاتحاد الأوروبي أن يقرر بشكل مشترك وقف مشروع التيار الشمالي».

وفي السياق، أعرب البيت الأبيض عن «قلقه الشديد» بشأن قضية نافالني، وغرّد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون أوليوت على «تويتر»، أن «تسميم نافالني مستهجن تماماً»، معرباً عن «قلق الولايات المتحدة الشديد للنتائج التي أعلنت». ونددت فرنسا بـ«الاستخدام المثير للصدمة وغير المسؤول» لغاز الأعصاب «نوفيتشوك» ضد نافالني. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، في بيان، إن «فرنسا على تواصل وثيق مع السلطات الألمانية كما مع شركائنا لتنسيق الرد الواجب». كما ندد الأمين العام للحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ بتسميم نافالني، مطالباً روسيا بالتحقيق في القضية. ووصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين التسميم بـ«العمل الحقير والجبان مرة جديدة»، في إشارة إلى تسميم سكريبال عام 2018. وقالت إن «مرتكبي (هذا التسميم) يجب أن يُحاكموا». ودان وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «بأشدّ العبارات تسميم» المعارض الروسي.

في المقابل، أعلن الكرملين، أمس، أنه لا يرى «أي مبرر» لاتهام الدولة الروسية بأنها خلف تسميم نافالني، داعيا الغرب إلى عدم إطلاق «أحكام متسرعة». وأكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين استعداد موسكو «للحوار» مع برلين والأوروبيين في هذه القضية، معتبراً أنه لا يرى «أي مبرر» لفرض عقوبات على روسيا بشأن هذه القضية. وقال بيسكوف إن الدعوات للتخلي عن مشروع «نورد ستريم 2»، هي «بيانات عاطفية... لا تستند إلى حقائق». ووصف الخط بأنه «مشروع تجاري دولي في مصلحة روسيا وألمانيا والقارة الأوروبية بأكملها». كما نقلت وكالة «تاس» الرسمية عن مصدر في قوات الأمن تأكيده أن «نتائج فحوص عدة أُجريت في سياق التحقيقات الأولية لم تكشف وجود أي مادة قوية مسممة أو سامة في جسم نافالني». بدورها، لم تستبعد وزارة الخارجية الروسية أن تكون التصريحات الألمانية عن حالة نافالني تهدف إلى «تبرير إجراءات معدة مسبقاً ضد روسيا».

وتعاطت الصحافة الروسية مع الحدث بشكل لافت، ففي مقال بعنوان «نوفيتشوك مرة أخرى. تسميم نافالني وتصفير روسيا»، اعتبرت صحيفة «ريبابليك» الإلكترونية أن إعلان الحكومة الألمانية له «مفعول انفجار قنبلة». ولفتت إلى مجموعة من الخصائص تميز قضية نافالني عن غيرها، ومن بينها وقوعها داخل روسيا، ما يزيد من صعوبة وضع المسؤولية على عاتق أي طرف آخر، واستخدام غاز عسكري نادر طُور بمؤسسة حكومية. وغاز «نوفيتشوك» عمل عليه الاتحاد السوفييتي منذ سبعينيات القرن الماضي، وهو أكثر فتكاً من السارين، ويؤدي امتصاصه عبر الأكل أو الاستنشاق أو الجلد إلى عرقلة اتصال الدماغ بالعضلات والغدد، ما يسبب إفرازات في الرئتين والفم، مع إسهال وتقيؤ وتشنجات للقلب وتضييق المجاري الهوائية، وصولا إلى الشلل والاختناق.

(العربي الجديد، فرانس برس)

سلاح كيميائي

أعربت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن «قلقها البالغ» بعد الإعلان عن تعرض اليكسي نافالني للتسميم بواسطة غاز «نوفيتشوك». وأكد المدير العام للمنظمة فرناندو ارياس، في بيان، انه «بموجب معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن تسميم أي شخص باستخدام غاز أعصاب يعد استخداماً لأسلحة كيميائية». وأضاف أن «استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل اي جهة، امر مستهجن ويعارض تماما المعايير القانونية التي وضعها المجتمع الدولي».

متابعة

بايدن يخرج من عزلة كورونا

يخرج المرشح الديمقراطي جو بايدن رويداً رويداً من عزلة كورونا، فيما يجول دونالد ترامب في أكثر من ولاية أساسية، معتمداً سياسة التحشيد ضد الديمقراطيين

بدأ المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية، جو بايدن، بالخروج من العزلة التي فرضها على نفسه منذ أواخر شهر يناير/ كانون الثاني الماضي تقريباً، بسبب وصول وباء كورونا إلى الولايات المتحدة وتفشيه سريعاً فيها، محاولاً اللحاق بالرئيس دونالد ترامب، فقط في ما خصّ تكثيف الأخير جولاته الانتخابية قبل شهرين من موعد الرئاسيات، متحدياً إجراءات الوقاية. وفي هذا الصدد، حملت زيارة بايدن لمدينة كينوشا في ولاية ويسكونسكن، أمس الخميس، بعداً مهماً، لما تمثله في إطار الحراك الشعبي الذي يطالب بإزالة العنصرية. وتأججت التظاهرات التي رافقتها أحداث عنف في كينوشا أخيراً، بعد إصابة المواطن جاكوب بليك بنيران شرطي قبل أقل من أسبوعين، ويسعى بايدن إلى التمايز في جولاته عن خطاب ترامب المثير للانقسامات، والذي يبرر العنف في أكثر من مدينة بالفوضى التي يثيرها من يصفهم بـ«اليسار المتطرف»، مشيراً بذلك إلى جناح واسع أصبح أكثر تمثيلاً داخل الحزب الديمقراطي. في هذه الأثناء، لا يزال قتل السود على يد الشرطة مستمراً، في وقت ركز فيه ترامب في آخر جولاته على مسألة التزوير الانتخابي، داعياً المواطنين إلى التصويت مرتين، شخصياً وعبر البريد، ما يعتبر غير قانوني.

وكان بايدن قد قام يوم الاثنين الماضي، بأول رحلة رسمية بالطائرة منذ فرضه العزل على نفسه بسبب كورونا، متوجهاً إلى بيتسبرغ في بنسلفانيا، الولاية المهمة انتخابياً. ووافق بايدن أول من أمس كذلك، على الرد على أسئلة صحافيين للمرة الأولى منذ أسابيع، وذلك حيث يقيم في ديلاوير بولاية واشنطن. وأكد بايدن رغبته في «الخروج أكثر، لكن أعتقد أن أي رئيس يتحمل مسؤولية أن يكون نموذجاً يحتذى به». والتقى بايدن في كينوشا عائلة جاكوب بليك، بعدما شدد على ضرورة «بلسمة الجروح». أما ترامب، فيضاعف رحلاته قبل شهرين من الانتخابات، وزار أول من أمس مدينة ويلمينغتون في كارولاينا الشمالية، وذلك في إطار إظهار التناقض مع خصمه، الذي يردد دائماً أنه «نعسان، ويفتقر إلى الحيوية». وحملت هذه الزيارة بدورها أهمية للرئيس، إذ كان قد فاز فيها بشكل مفاجئ عام 2016، بعدما كان الاعتقاد سائداً أنها محسومة للديمقراطيين.

ودعا ترامب من الولاية مؤيديه إلى التصويت مرتين، عبر البريد أولاً، ثم التوجه إلى مركز الاقتراع، لمنع التزوير الذي يتهم الديمقراطيين بالإعداد له من خلال تركيزهم على التصويت عبر البريد لتجنب التقاط عدوى كورونا. ويعتبر التصويت مرتين أمراً غير قانوني في الولايات المتحدة، وتعتبره بعض الولايات، ومنها كارولينا الشمالية، جناية. ويتقدم بايدن على ترامب في متوسط الاستطلاعات الوطنية، لكن الفجوة أضيق في الولايات الرئيسية. وأعلنت حملة بايدن أول من أمس، أن الأخير جمع تبرعات لحملته بقيمة 364,5 مليون دولار في أغسطس/ آب الماضي، محطماً بذلك الرقم القياسي الشهري السابق.

إلى ذلك، لم تخفَ وتيرة مقتل مواطنين سود على يد الشرطة في البلاد منذ انطلاق الحراك التاريخي الجديد والمطالب بإنهاء التمييز العنصري، وإصلاح قطاع الشرطة، في مايو/ أيار الماضي. وسُجّل مقتل رجل أسود أول من أمس في واشنطن على أيدي عناصر من شرطة المدينة، كانوا يحققون في تقارير عن «مسلحين في سيارة». وأوضح قائد شرطة العاصمة بيتر نيوزهام أنه «عندما اقتربوا من السيارة، حاول بعض الأشخاص الفرار، وأطلق شرطي النار من سلاحه»، ما أدى إلى مقتل أحدهم، معرباً عن اعتقاده أن القتيل «كان يحمل سلاحاً في ذلك الوقت». من جهتها، قالت حركة «حياة السود مهمة» إن عناصر الشرطة «لن يفلتوا من هذا الحادث»، داعية إلى التظاهر في موقعه. وصبّ وزير العدل الأميركي وليام بار الزيت على النار، بادعائه أن ثمة «أقاويل كاذبة» في البلاد عن تعرض الكثير من المواطنين السود العزّل لإطلاق نار على أيدي ضباط من الشرطة البيض، مضيفاً في مقابلة مع شبكة «سي أن أن» أنها «أقاويل كاذبة». وبحسب رأيه، فإنّ «من النادر جداً أن يطلق ضابط شرطة أبيض النار على أميركي أعزل من أصل أفريقي».

(فرانس برس، رويترز)

■ أمامنا معركة طويلة من أجل نيل الحقوق والحريات والكرامة، معركة تسعى إلى أن نكون مصدر السلطات، شركاء في اتخاذ القرار، سواسية أمام القانون. معركة الحرية ضد الاستبداد والطغيان #العالم_العربي #خليجيون_ضد_التطبيع

■ «مساع في الجامعة العربية للحجر على القضية الفلسطينية وإقناع الفلسطينيين بصفقة ترامب». دول عربية تمنع فلسطين من مناقشة أو إدانة خطوة التطبيع الإسرائيلية الإماراتية، مشيرةً إلى أن «بعض الدول تمارس التكبر والتهديد على فلسطين من خلال نفوذها».

■ واشنطن تفرض عقوبات على قضاة من المحكمة الجنائية الدولية وترفض إخضاع أميركا وإسرائيل للتحقيق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في أفغانستان، وتلك المرتكبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ من يسألني عن أحوال أهل غزة أقول له إن الوضع خطير وعدد المصابين بسبب وباء كورونا كبير، ولا توجد أدوات صحية تكفي لهم. الناس تشكو من قلة الطعام والماء والكهرباء والدواء.
عائلات بكاملها لا تملك قوت يومها، ورائحة الموت في كل مكان. تذكروا أن أهل غزة منكم ومن جسد هذه الأمة، فأعينوهم.

■ الانتخابات المقبلة ستكون بين فريقين، الأول فريق إيراني بقيادة مصطفى الكاظمي ومحمد رضا السيستاني والثاني فريق حرس الثورة الإيراني بقيادة نوري المالكي وهادي وباقي الشلة الولائية، وقد يكون هناك فريق ثالث غير مؤثر يمكن أن يحصل على عشرة مقاعد في البرلمان يمثل العراق الواحد.

■ ماكرون بيحوط على غاز لبنان وبيحاصر تركيا في العراق. المنطقة بتترتب حسب المستعمرات القديمة ومش عايز يخسر لبنان زي ما خسر سورية وغازها وأخدتها منه روسيا.

■ روسيا تعلم أنها سممت المعارض نافالني وتعلم أن ألمانيا سوف تكشف ذلك للعالم. رسالة الكاوبوي الروسي للعالم «الحر» أنها تفعل ما تريد وهذا مصير من يختلف معها.